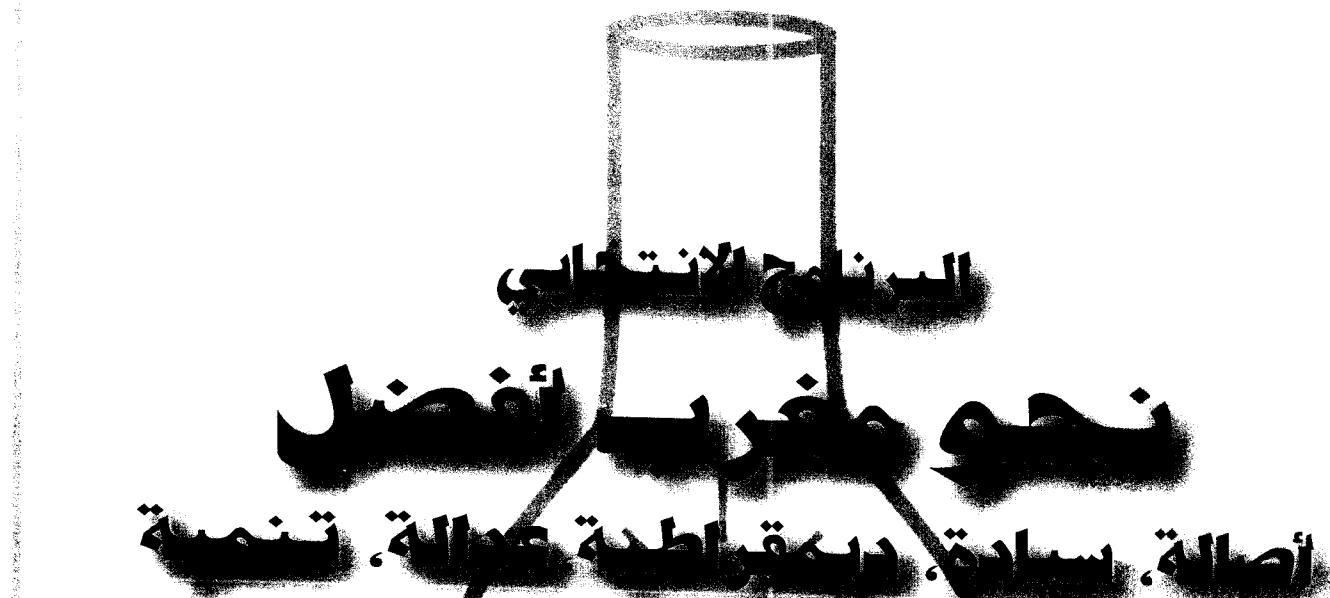


حزب العدالة و التنمية

انتخابات 2002



من أجل نهضة شاملة

نحو مغرب أفضل

جريدة العدالة والتنمية - انطالقته 2002

البرنامج الانتخابي

نحو مغرب أفضل

أصالة - سيادة - ديموقراطية - عدالة - تنمية

من أجل نهضة شاملة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الناشر : حزب العدالة والتنمية

الكتاب : البرنامج الانتخابي - نحو مغرب أفضل

المطبعة : بالمریس - الرباط

ردمك : 9954-414-01-0

رقم الایداع القانوني : 2002/1651

نحو شعار: "نحو مغرب أفضل"

لما يواصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لشتير 2002 مسيرته النضالية والاصلاحية بعزم وثبات، وفي المساهمة الفعلة للرعييل الأول من قياديه ومؤسسيه في محاربة الاستعمار، ولانخراطه القوي منذ بداية عهد الاستقلال لصالح إقرار التعديلية السياسية والحقوق والحريات العامة ومناهضة الإقصاء السياسي رافقوا شعار:

نحو مغرب أفضل

□ وحزب العدالة والتنمية، وعيه منه بالظروف الصعبة التي تجذّرها بلادنا على كافة المستويات، يسعى إلى الإسهام في عملية الإصلاح والتغيير بتعاون مع كافة الجهات والمكونات السياسية الغيورة على مصلحة هذا البلد من أجل الخروج من حالة الضعف والتدحرج. كما يؤكد على أن إنقاذ بلادنا من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية يحتاج إلى إخلاص وجهد ومثابرة وعمل دؤوب وخطط مدروسة وأولويات واضحة. ووفاءً لشعار حزبنا "من أجل نهضة شاملة: أصالة - عدالة - تنمية" سيرتكز برنامج حزبنا في الانتخابات الحالية على خمس محاور: أصالة-سيادة-ديمقراطية-عدالة-تنمية.

□ إن تأكيدنا على مصطلح "النهضة الشاملة" وليد افتتحنا بـان الإشكالية الأساسية التي تواجهنا هي إشكالية حضارية تتجاوز حدود الحسابات السياسية ورسم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن قصور العديد من خطط التنمية عن صياغة مجتمع جديد قوي ومتقدم من أسبابه عدم استناد تلك الخطط إلى أسس مذهبية حضارية تستجمع شروط النهضة الشاملة على الصعيد الفكري والإنساني.

□ ونعني "بالأصالة" أن تكون جميع مشاريعنا في الإصلاح مصطبغة بمرجعيتنا الإسلامية ومنسجمة مع قيمتنا الثقافية والحضارية، مع استيعاب واحترام جميع الخصوصيات الثقافية واللغوية والإثنية، داخل فضاء الأخوة الإسلامية.

□ ونعني "بالسيادة" تميني الوجود السياسي والحضاري للمغرب في الساحة الدولية وتقوية إشعاعه العالمي، ومواجهة المخاطر الخارجية التي تستهدف استقراره ووحدته.

□ ونعني "بالديمقراطية" دعم الاختيار الديمقراطي بالبلاد بما يعنيه من قبول بالتعديلية الحزبية وتداول السلطة في إطار يحترم الثوابت الدينية والحضارية للشعب المغربي، والوقوف أمام أي مصادرة لحق الأمة في حرية الاختيارات في إطار تكافؤ شروط المنافسة وتمكين جميع الأحزاب والاتجاهات من حظوظ متساوية في الحركة والاتصال والتأثير السياسي للمواطنين، ومقاومة جميع نزوات الإقصاء والاستبداد.

□ أما "العدالة" فنقصد بها العدالة الشاملة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والهيئات والمناطق والجهات، ونتوخى من خلالها بناء مجتمع تتكافؤ الفرص فيه أمام جميع المواطنين في الاستفادة من خيرات البلاد وثرواتها.

□ أما "التنمية" التي نتطلع إليها، فتت伺ور حول الإنسان باعتباره أساس كل إصلاح منشود وغايتها ومن تم وجبت تنميته في كافة أبعاد الروحية والفكرية والسلوكية حتى يكون منخرطاً في تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

شعاره: "نحو مغرب أفضل"

منطلقاته وأولوياته

5 الاهتمام ببناء الإنسان وإصلاحه باعتباره مفتاح الإصلاح وركنه الأساسي، ذلك أن البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية مهمما كانت دقيقة ومفصلة لا تغطي شيئاً ما دام الإنسان الصالح الذي يقوم على تطبيقها لم يتم إعداده.

6 تحسين المستوى المعيشي لأفراد الشعب وانتهاء سياسة اقتصادية رشيدة وواقعية تضمن ازدهار الحياة وتؤمن للمواطن عيشه الكريم والعمل على توفير فرص متساوية للعمل الشريف لجميع أبناء الشعب بدون مسؤولية أو زبونية ومحاربة البطالة والكسب غير المشروع، والعمل على حماية الثروات الوطنية وحسن الاستفادة منها ومحاربة الغلاء والاحتكار.

7 توزيع الخدمات الاجتماعية بعدلة على جميع الجهات بما يؤدي إلى تعليمها على المناطق البعيدة المحرومة.

8 إصلاح الإدارة وإيقاف العبث المالي والتسيب الإداري بما يحافظ على مقدرات الأمة ويوجهها للصلحة العامة، والعمل على حسن الاستفادة من جميع العاملين في أجهزة الدولة حتى يؤدي كل منهم واجبه في بناء الدولة وخدمة المواطنين.

9 تأكيد الاعتراف للأمة الإسلامية كأساس لهوية المغرب الحضارية مما يفرض عليه القيام بواجباته حتى تستعيد الأمة حقوقها وتزول الحدود بينها وتحقق وحدتها وتصبح خير أمة أخرجت للناس.

10 إعادة الاعتبار لنور المغرب على المستوى الدولي بما يناسب مع ما كان يضطلع به تاريخياً من دور ريادي وإشعاع حضاري، ومع ما يفرضه موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين العالم العربي وأوروبا والتأكيد على امتلاك أسباب القوة بكل عناصرها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل تبویع المغرب المكانة (اللائقة به) في المجموعة الدولية وتحقيق استقلالية قراره الوطني.

1 إن أي إصلاح سياسي لابد أن ينطلق من أصالتنا الدينية والتاريخية وخصوصياتنا الثقافية، ذلك أن العمل السياسي في بلادنا وفي كثير من البلدان العربية والإسلامية بقي غريباً في قيمه وأهدافه وطموحاته وشعاراته وأشكاله التنظيمية ووسائله في التاطير والتعبئة بعيداً عن رصidنا الثقافي ووجودنا التاريخي، وذلك ما تستوجبه إسلامية الدولة التي يؤكد عليها الدستور إذ ينبغي أن تكون المرجعية الإسلامية فاسماً مشتركاً بين الجميع ومنطلقاً لجمع البرامج والسياسات.

2 العمل على إعطاء النصوص الدستورية القانونية المتعلقة بالإسلام مدلولها الفعلى وائرتها الملmos في جميع جوانب الحياة بما يجعل الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لجميع التشريعات والقوانين واعتبار كل ما يتعارض مع أحکامها لاغياً.

3 العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على الإنسان ودينه ونفسه وعقله وعرضه وما له مما يستلزم من الدولة ضمان سائر الحقوق للمواطنين وصونها من كل اعتداء بغية تحقيق مجتمع متتوفر فيه أعلى صور العدالة وأرقى صور العيش الكريم وتدعم الحرية باعتبارها مبدأ إسلامياً ومتطلباً إنسانياً وضرورة حياتية فطر الله الناس عليها ولا تجوز مصادرتها أو الاعتداء على حق المواطنين فيها. فضمان حريات العامة لكل مواطن حقه في التعبير عن أفكاره وأرائه وحقه في العمل والكسب والتنقل من أهم الضمانات لكي تحفظ للشعب كرامته ويسعني عنه الاستبداد والسلط.

4 اعتبار أن تداول السلطة سليماً وعبر صناديق الاقتراع هو السبيل السليم والأمثل لحل إشكالية الصراع على السلطة وضمان استقرار الوطن وأمنه والحفاظ على استقلاله وحماية وحدته، ذلك أن حق الأمة في اختيار حكامها من العيادي الأساسية التي تقوم عليها شرعية الحكم في النظام الإسلامي. وقاعدة تداول السلطة ترجمة لهذا المبدأ الإسلامي.

تراثه شعار: "نحو مغرب أفضل"

محاور البرنامج

أصالة

سيادة

ديمقراطية

عدالة

تنمية

رؤيه "حزبي العدالة والتنمية" للأصلية

إن شعار الأصلية لدى حزب العدالة والتنمية يعني أن تكون جميع مشاريعنا في الإصلاح مصطبغة بمرجعيتنا الإسلامية ومتسمة مع قيمنا الثقافية والحضارية مع استيعاب واحترام جميع الخصوصيات الثقافية واللغوية داخل فضاء الأخوة الإسلامية مع الانفتاح على الجميع والمستواعب على الثقافات والمكتسبات الحضارية الإنسانية في جميع المجالات، وحزب العدالة والتنمية حينما يتبنى المرجعية الإسلامية ويؤكد عليها فهو لا ينطلق من احتكار الإسلام أو التشكيك في إسلام المجتمع المغربي وأفراده سواء من المنتدين إلى الأحزاب السياسية أو غير المنتدين.

لكن الملاحظ أن هناك فصوراً كثيرة في استلهام السياسات والبرامج من المرجعية الإسلامية، وفي اتخاذ دعم الهوية الإسلامية للمجتمع المغربي أولوية من الأولويات الحكومية، وفي الاعتناء بوضع برامج لتنمية الدين في المجتمع، وفي المقابل زادت الجرأة على اعتماد سياسات مخالفة للهوية الإسلامية، فضلاً عن ضعف جانب المرجعية في برامج أغلب الأحزاب السياسية بل و مصادمتها أحياناً، بالرغم من أن الحركة الوطنية ارتبطت باعتبارها حركة سياسية مناهضة للاستعمار بالدعوة السلفية و باتخاذ مرحلة الإسلام أساساً للإصلاح الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي.

ويقترح حزبنا العمل على ست مجالات ذات أولوية على هذا الصعيد وهي:

- 1 تعزيز المرجعية الإسلامية
- 2 تقوية الدين والأخلاق في المجتمع
- 3 العناية بالمساجد وبالقيمين عليها
- 4 تركيز الهوية الإسلامية لنظام التعليم
- 5 تخليل الحياة العامة
- 6 تنمية ثقافة وطنية أصيلة.

تعزيز المرجعية الإسلامية

تمثل المرجعية الإسلامية منظومة شاملة صالحة لتأثير جميع مناشط الإنسان في الحياة المعاصرة خاصة مع وجود اتجاه خلق ومواكب لمعطيات العصر و حاجيات الإنسان المعاصر ومصطلح لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء. ونعتقد أن المدخل لإطلاق مشروع نهضوي للبلاد، هو تعزيز المرجعية الإسلامية إن على المستوى الدستوري والقانوني، أو على مستوى توجهات وبرامج السياسات الحكومية.

إجراءات وتدابير

٤ تنظيم جمع الزكاة وتوزيعها والاستفادة من دورها التنموي عبر تأسيس مؤسسة الزكاة، وتطوير البحث العلمي المتعلق بتسهيل جمعها وتدبير صرفها ومراقبة ذلك، وتفعيل نظام الوقف ونشر الوعي به، وإنشاء مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً لتطويره والنهوض بدوره الاجتماعي والحضاري.

١ تفعيل إسلامية الدستور وذلك عبر إعطاء النصوص الدستورية المتعلقة بالإسلام مدلولها الفعلي وأثرها الملموس في جميع جوانب الحياة وسن نص صريح يقضي بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأسمى لجميع التشريعات والقوانين واعتبار كل ما يتعارض مع أحكامها لاغياً.

٢ العمل على ملائمة القوانين والتشريعات والسياسات والبرامج مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

٣ العمل على إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في توجيه السياسة الاقتصادية ومراجعة القوانين والتشريعات الاقتصادية المخالفة للإسلام مثل قانون السلفات الصغرى، وتطهير موارد الدولة من المحرمات كالخمور والقمار، ودعم نمط للسياحة يراعي قيم المجتمع المغربي وأخلاقه ومرودة شعبه، مع التأكيد على صون الحرية الاقتصادية وحرمة الأموال الخاصة، دون أن يكون ذلك على حساب حقوق المجتمع.

تقوية الدين والأخلاق في المجتمع

(2)

من منطق المسؤولية الدينية التي توجب الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يضع حزب العدالة والتنمية القيام بهذا الواجب فوق كل مزايدة سياسية وانتقاء حزبي وسيnipاصل حتى تتحول الدعوة إلى إقامة الأحكام القطعية للدين في جميع المجالات برنامجاً مشتركاً لكل الأحزاب والفعاليات.

إجراءات وتدابير

- 1** تفعيل المؤسسات التربوية داخل المجتمع كالمدرسة والمسجد في التوعية والتأهيل التربوي لمختلف شرائح المجتمع، و في ترسیخ الالتزام بمقوماتنا الدينية والوطنية.
- 2** مناهضة الأنشطة "السياحية" و "الفنية" المنافية لأحكام الدين والحسنة والوقار والتقاليد والأعراف المغربية الحسنة.
- 3** الدعوة إلى تطهير مداخل الدولة من كل مصادر الدخل الحرام امثلاً لقوله (صلى الله عليه وسلم): "إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً" وقوله: "أيما لحم نبت من حرام فالنار أولى به".
- 4** مناهضة مختلف صيغ التعامل الربوي التي خربت كثيراً من البيوت وأدخلت كثيراً من الأسر في أشكال مختلفة من الضيق والعسر، واقتراح أشكال بديلة من التمويل والمعاملات الاقتصادية غير الربوية والمربحة.
- 5** العمل من أجل حظر إنتاج وبيع الخمور للمسلمين وشهادتها وإغلاق الحانات والخمارات وإخراج مشاريع القوانين الموضوعة لدى البرلمان في هذا الشأن.
- 6** الدعوة إلى الرفع من مستوى إعلامنا وإزالة مختلف مظاهر التعارض في برامجها مع قيمنا الدينية الأخلاقية والتقاليد الحسنة للمجتمع المغربي، والرفع من مستوى البرامج الدينية والتوجيهية كما وكيفاً.
- 7** سن قوانين لزجر مختلف مظاهر الاستخفاف بال المقدسات والمشاعر الدينية.
- 8** تفعيل دور رابطة علماء المغرب والمجلس العلمي الأعلى وتمكينهما من الوسائل البشرية والمادية والمعنوية.
- 9** تطوير البرامج الدينية القائمة، وإحداث برامج أخرى تبث خطاباً إسلامياً عصرياً، مستوعباً لقضايا المجتمع، ومجيباً عن الإشكاليات الدينية المطروحة.

العناية بالمساجد والقيمين عليها

③

سعي نحو إعادة الاعتبار للمسجد من أجل القيام بدوره الحضاري الذي مارسه عبر التاريخ، ودعمًا للتوجهات المعلنة حول إدماج المساجد في الحياة العامة واستعادة فعاليتها في التوجيه الاجتماعي والتأثير الأخلاقي، يعتبر حزبنا ضرورة العمل على صياغة سياسات دقيقة وواضحة للاستثمار الإيجابي للمساجد في تعزيز المرجعية الإسلامية وتقوية الدين والأخلاق في المجتمع.

إجراءات وتدابير

5 اعتماد مخطط لإنشاء مراكز التكوين والتكون المستمر للخطباء والوعاظ بما يحقق الكفاية في هذا المجال.

6 التشجيع على حفظ القرآن الكريم، وإقامة المسابقات لأجل ذلك طيلة السنة، والعناية بالحفظة، وتوزيع الشهادات عليهم، وتنظيم دورات لتعليم التجويد والترتيل.

7 توسيع نطاق حرية الخطباء والوعاظ، وتشجيعهم على نصح المواطنين إلى السلوكات الشاذة والظواهر المنحرفة.

8 تقوية واستعادة الدور الدعوي الريادي للمغرب في الخارج وخصوصاً في صفوف الجالية المغربية وفي الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

9 تقوية التعاون والتنسيق بين وزارة الأوقاف وهيئات المجتمع المدني من جمعيات تربوية ودعوية قصد تقوية دين الناس وتحسين معاملتهم واستقامتهم أحوالهم.

1 الزيادة في عدد المساجد وتيسير مسطرة ترخيص بنائها، وإصلاح وتوسيع الكائن منها، خاصة في البوادي حتى لا تبقى أقل حظاً من مثيلاتها بالمدن، وعلى سبيل المثال فإن المساجد في الباادية مقتصرة على الرجال دون النساء، وهو أمر غير مقبول في الإسلام.

2 تزويد المستشفيات والسجون بالمساجد، لما لذلك من أهمية بالغة نفسياً وتربيوياً وثقيفياً، ولما يتطلب أن ينبع عن ذلك من رفع للمعنىات، وإصلاح للجناة، وتحفيف لما يجده المرضى من آلام ومعاناة.

3 العناية بالقيمين على المساجد مادياً ومعنوياً، والحرص على تكوينهم باستمرار، حتى يؤدوا رسالتهم، ويقوموا بدورهم في إشاعة الدين وتوضيح العقيدة الإسلامية الصحيحة، وتعاليم الدين القويم، وترسيخ الثقافة الإسلامية، وصد الأفكار الخرافية والتغريبية.

4 على تطوير مناهج وبرامج كليات الشريعة وأصول الدين وشعبة الدراسات الإسلامية ودار الحديث الحسنية لتخرج أطر كفالة من العلماء قادرة على التأثير الديني والقيام بمهام الدعوة.

تركيز الهوية الإسلامية لنظام التعليم 4

إذ يسجل الحزب أهمية النص على المرتكزات الإسلامية لنظام التعليم في ميثاق التربية والتكونين، فإن عملية ترجمتها على مستوى المناهج والبرامج اتسمت بالقصور والضعف، لاسيما في ظل تعثر عملية الإصلاح. ويعتبر حزبنا أن العمل على استدراك هذا الخلل، وتركيز الهوية الإسلامية لنظام التعليم يمثل أحد مهام المرحلة، لما لها من علاقة وثيقة بمشروع الحفاظ على الهوية الإسلامية للمغرب، وتمتين الوحدة الوطنية.

إجراءات وتدابير

5 إعادة ربط التعليم بال التربية في جميع مؤسسات التعليم ل توفير الجو التربوي والأخلاقي لعمارة مهنة التدريس وحماية محيط المؤسسات التعليمية، وذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات المعنية (جمعية الآباء - مرشدون اجتماعيون - سلطات مختصة) والقيم بحملات تحسيسية في صفوف التلاميذ لتوعيتهم بخطورة الممارسات السلبية على مستقبلهم الدراسي والصحي.

6 تقوية المضامين الإسلامية في مناهج التعليم وبرامجها، ومراقبة مدى التزام التعليم الخصوصي وتعليم البعثات الأجنبية بالمرتكزات الكبرى لميثاق التربية والتكونين.

1 تفعيل مقتضيات الإطار المنظم للتعليم العتيق وهيكلته من الأولى إلى العالي مع ربط الحسوز بهذه وبين التعليم العام، وتوحيد برامجها ومناهجه بما يحفظ له أصلته ويزكي الفتحة على المحيط، وذلك بتشاور جدي ومسؤول مع كافة الأطراف المعنية.

2 إتمام هيأكل جامعة القرريين بإضافة الكليات العلمية (العلوم والطب والهندسة) وتفعيل مقتضيات الإصلاح التربوي بها كباقي المؤسسات الجامعية الأخرى بالمغرب.

3 الإسراع بخراج أكاديمية محمد السادس لغة العربية وتفعيل دورها.

4 إقرار وحدة اللغة العربية و الثقافة الإسلامية في جميع مسارات التعليم العالي و خاصة في السادس الأول الذي يشمل (وحدات اللغة و التواصل و التحسيس).

تخليق الحياة العامة

(5)

□ يعتبر تخليل الحياة العامة و محاربة كافة أشكال الفساد والقضاء على الرشوة في نظر حزبنا إحدى الأولويات الوطنية الكبرى، ذلك أن الاختلالات الأخلاقية في الحياة العامة إحدى العوامل الأساسية في إعاقة جهود الإصلاح الوطني وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

□ إن النجاح في مثل هذا الرهان المركزي سيرفع من فعالية ومردودية الإدارة، ويعيد الثقة لدى المواطن، ويحسن مناخ الاستثمار و التنمية، ويصون موارد الدولة ويوثق النزيف المتواصل داخلها و يمكن من الاستغلال الجيد لها في تمويل مشاريع الإصلاح و التنمية، وذلك عبر وضع وتنفيذ برنامج وطني لمحاربة الرشوة وتخليل الحياة العامة يشمل إجراءات تشريعية ورقابية و تربوية وثقافية ومحاسبية، يتم فيه إشراك كافة فعاليات المجتمع بما يحقق شروط تعبيء وطنية شاملة لمحاربة ظواهر المحسوبية والرشوة.

□ ويؤمن حزب العدالة والتنمية أن عملية التخليل على الصعيد المؤسسي تتطلب عملية موازية على الصعيد التربوي الفردي عبر تهيئة مناخ أخلاقي ينمی قيم الالتزام الذاتي.

إجراءات وتحذيرات

1 إشاعة قيم القدوة من طرف النخبة السياسية **5** برمجة المحاور المتعلقة بمحاربة الرشوة والإدارية.
والعقوبات المقررة عن اقترافها في برامج التعليم الخاصة بالمهن ذات العلاقة مع المواطن.

2 الإدماج النوعي للعلماء و الوعاظ ووسائل الإعلام في عملية المحاربة.
6 تكوين لجنة وطنية مستقلة توضع لها الإمكانيات اللازمة للإشراف على التوعية التربوية المضادة للرشوة والمحسوبية والزيونية.

3 تطوير إجراءات الوقاية وسد مداخل الرشوة، وتشجيع أعمال البحث و الدراسة العلمية لهذه الظواهر.

4 إرساء ثقافة فضح الرشوة و التبليغ عن المتورطين.

تنمية ثقافة وطنية أصيلة

(6)

اعتبارا لأهمية البناء الثقافي في صيانة الهوية الحضارية للمغرب، نرى في حزب العدالة والتنمية ضرورة العمل على تنمية ثقافة وطنية أصيلة ، تتطلّق من المرجعية الإسلامية وتفاعل مع الأبعاد العربية والأمازيغية والحسانية من أجل صيانة الوجود الحضاري لمجتمعنا أمام زحف العولمة .

إنجزاته وتحدياته

- 6** دعم المؤسسات الثقافية وتقدیم الدعم اللازم للجمعيات الجادة والنشطة على الصعيد المركزي والجهوي والمحلّي، سواء من طرف الوزارات المعنية أو الجماعات المحلية، وذلك وفق مسطرة شفافة ونزيفة.
- 7** وضع استراتيجية وطنية خاصة بتشجيع القراءة وإعادة الاعتبار للكتاب.
- 8** إنشاء وكالة وطنية للعناية بالتراث الوطني والثقافة الوطنية، وإنشاء شبكة وطنية لدور الثقافة والخزانات والمتاحف ودعمها مادياً ومعنوياً وتعزيزها.
- 9** السعي لتطوير التعاون الثقافي الدولي، مع التأكيد على احترام هوية المغرب وثقافته.
- 10** العناية بالثقافة الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها.
- 1** وضع استراتيجية ثقافية وطنية أصيلة.
- 2** إعادة الاعتبار لثقافتنا الإسلامية وللفن النظيف الجاد ضمن منظور تجديدي ينطلق من التأكيد على الانطلاق من المرجعية الإسلامية في كل مجالات المعرفة والثقافة والفن حتى تنشئ حداثتنا الخاصة المستفيدة من القيم الإيجابية التي تحملها الثقافة الإنسانية والمنضبطة بثوابتنا العقدية.
- 3** إعادة الاعتبار للغة العربية باعتبارها لغة الدين والعقيدة ولغة الوحدة الوطنية وجعلها اللغة الأولى في مجالات الإدارة والتعليم ورفع مستوى العناية باللغتين الأمازيغية والحسانية باعتبارهما رافداً من روافد هويتنا المغربية الإسلامية مع الافتتاح المتوازن على لغات التقدم العلمي المعاصر المختلفة.
- 4** الحرص على التوازن والتوزيع العادل للإمكانات الثقافية بين الجهات، والاهتمام بإيصال نصيب من ذلك إلى العالم القروي.
- 5** العمل على تنظيم حوار وطني بين الجمعيات الثقافية والفنية، بهدف وضع ميثاق شرف لنصرة الجاد من قضايا الإنسان، ومناهضة قيم الفساد والآفساد، وتحصين المواطن المغربي في مواجهة ثقافة الإباحية والتمييع.

٧ رؤية الحزب للسياحة والسياسة الخارجية

يشهد المحيط الخارجي للمغرب، مغاربياً وعربياً ومتوسطياً وإسلامياً وعالمياً، تحولات عميقة تؤثر على الوجود الحضاري للمغرب، وقد تستهدف وحده وكيانه السياسي واستقراره. ونرى في حزب العدالة والتنمية أن سياستنا الخارجية ينبغي أن تنطق من مبادئ ثابتة وتعمل على تحقيق مجموعة أهداف تواجه فيها التحديات الخارجية.

مباحثات ووجهات

6 دعم حركات التحرر الوطني التي تكافح كفاحاً مشروعاً من أجل تحرير أوطانها وتحقيق استقلالية إرادتها السياسية والاقتصادية.

7 دعم مبادئ التعاون الدولي والافتتاح على الأمم الأخرى والتعرف معها، واحترام مبادئ حسن الجوار وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

8 بناء العلاقة مع الغرب على أساس شراكة حقيقة محكومة بمبادئ الاعتراف المتبادل وبالحق في الاختلاف مع التمايز عنه، بشكل يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة بدل الرغبة في الهيمنة والإلحاق الثقافي والسياسي.

9 التعاطي الإيجابي مع العولمة وصيانته الهوية الحضارية للمغرب في مواجهة فرض التموج الإيجابي التغريبي باسم العولمة، وثبتت حق المغرب في التحفظ على بنود الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهويته الإسلامية.

1 صيانة وتفوّقية الوحدة الوطنية شعباً وأرضاً.

2 دعم كل أشكال النكيل الجهوبي في العالمين العربي والإسلامي، ومقاومة كل نزعات الفصالية أو محاولة خلق كيانات ودوليات صغيرة فيه.

3 اعتماد مبدأ الحوار في حل مشكلات الحدود الترابية بين الدول العربية والإسلامية، وتفوّقية دور المنظمات الجهوية واجتناب تدويل الأزمات.

4 العمل من أجل التضامن والتعاون بين الشعوب والدول الإسلامية وتقديم الدعم غير المشروط لقضاياها وخاصة قضية فلسطين باعتبارها قضية إسلامية مركزية.

5 الاهتمام بأفريقيا باعتبارها عملاً استراتيجياً للمغرب في حدوده الجنوبية.

صيانة واستكمال الوحدة الترابية

تعر قضايا الصحراء المغربية بمرحلة حساسة، تتطلب تجنب كافة القوى الوطنية لصيانته الوحدة الترابية والدفاع عنها، لا سيما مع اشتداد مناورات الخصوم ضد سيادة المغرب على الصحراء. كما كشف العوان الإسباني، في يوليو 2002، على جزيرة تورة المغربية عن استمرار التنصيب الإسباني في فتح ملف مستقبل مدينة سبتة ومليلية وباقى الجزر المحتلة، وهي تطورات تطرح تحديات كبيرة على الوحدة الترابية لبلادنا، وتفرض تكثيف العمل على صيانة واستكمال الوحدة الترابية.

اجراءاته وتدابير

5 مطالبة المفووضية السياسية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الإنسان بعهدة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر باتخاذ التدابير الازمة التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني بالوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان التي تطال المواطنين المغاربة المحتجزين في منطقة تندوف و السعي الحثيث للإفراج عنهم.

6 الانخراط في مشروع وطني لتحرير سبتة ومليلية والجزر المحتلة، وتنظيم حوار وطني واسع لبلورة استراتيجية ناجعة للتحرير، ومواجهة الأطماع الاستعمارية الإسبانية والعمل على إرساء قواعد حوار بين المغرب وإسبانيا ترتكز على الاحترام المتبادل، ومراعاة المصالح المشتركة وتبني خيار الشراكة العادلة والمتكافئة.

1 تمين وتطوير الإجماع الوطني حول مغرب الصحراء، ووضع برنامج للنهوض بالدبلوماسية الشعبية لصالح القضية الوطنية.

2 اعتماد دبلوماسية هجومية في المؤسسات الدولية والجهوية، وتعزيز حملة دعائية طرح الانفصالي وتدشين حملة إعلامية مستمرة، عبر مختلف الوسائل الإعلامية والمعلوماتية، للتعریف بالموقف الوطني مع التهاج سياسة خاصة بالعلاقة بمؤسسات المجتمع المدني في الخارج.

3 رفض أي مشروع لتسوية قضية الصحراء المغربية على حساب السيادة الوطنية والوحدة الترابية، وتمتين الجبهة الوطنية في مواجهة المناورات الأجنبية.

4 تعزيز المقاربة التنموية والديمقراطية لإدماج الأقاليم الجنوبية، وذلك من خلال رسم استراتيجية تنموية متكاملة المآخذ، تهدف إلى إدماج إقليمينا الجنوبية في مسيرة التنمية الوطنية بإنجاز البنيات التحتية الازمة و تشجيع الاستثمار لتوفير فرص الشغل المناسبة لأنباء هذه المناطق.

سياسة خارجية فعالة

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن تقوية الإشعاع الخارجي للمغرب، ورفع قدرته على حماية مصالحه والدفاع عن مواقفه رهين بإعادة تأهيل الجهاز الدبلوماسي الوطني، واتهاج سياسة خارجية واضحة وفعالة، وإطلاق مشروع دبلوماسية شعبية فاعلة في الدفاع عن القضايا الوطنية في كافة المنتظمات والمحطات الدولية.

إجراءات وتدابير

□ تطوير العمل الدبلوماسي وإعادة تأهيله

1 تأهيل وتفعيل الدبلوماسية المغربية بما يناسب طبيعة التحديات التي تواجه البلاد، وينسجم مع سمعة مكانة المغرب وخصوصا من أجل الدفاع عن مصالحه وتحسين صورته في الخارج.

2 إصلاح برامج عمل السفارات وتعزيز الدور التنموي لها كجلب الاستثمارات وتشجيع التبادل التجاري.

3 العمل على ضمان وحماية حقوق الجالية المغربية في الخارج، ومعالجة المشاكل المرتبطة بتواجدهم ببلاد المهاجر.

4 ترشيد الميزانيات المخصصة لأشطة السفارات، واعتماد مناهج حديثة في تأهيل السفراء بما يستجيب للتطورات الدبلوماسية في عالمنا المعاصر.

□ سياسة خارجية فعالة

5 اعتبار قضية فلسطين أم القضايا العربية والإسلامية وتفعيل دور الشعوب في مساندة الانتفاضة المتواصلة ماديا ومعنويا، والعمل على إيقاف كل أشكال التطبيع السري والعلني، والذي تكرسه السياسات الرسمية في إطار ما يسمى عملية السلام ودعوة مجلس الأمن لتشكيل قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني ولاجئيه.

6 الوقف بجميع أشكال الدعم مع الشعوب العربية والإسلامية التي تعاني من سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الإدارة الأمريكية وغيرها من القوى الكبرى.

7 بث الفاعلية في منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاته الموازية وكذا في المنظمات غير الحكومية في اتجاه تحقيق وحدة المسلمين.

9 العمل على تصديق المغرب على معاهدة إحداث المحكمة الجنائية الدولية والدفع في اتجاه محاكمة مجرمي الحرب الصهيونية.

10 السعي إلى استجلاب الدعم الدولي لفرض عقوبات على الكيان الصهيوني لإجباره على احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

سياسة خارجية معاللة

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن تقوية الإشعاع الخارجي للمغرب، ورفع قدرته على حماية مصالحه والدفاع عن مواقفه رهين بإعادة تأهيل الجهاز дипломاسي الوطني، وانتهاج سياسة خارجية واضحة وفعالة، وإطلاق مشروع دبلوماسية شعبية فاعلة في الدفاع عن القضايا الوطنية في كافة المنتظمات والمحطات الدولية.

إجراءات وتدابير

□ سياسة خارجية فعالة (تتمة)

14 الاسهام في حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة لفض الخلافات.

11 العمل على إعادة الاعتبار والمصداقية للمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة وذلك بتحريرها من هيمنة القوى الدولية الغالية وجعلها في خدمة الشعوب وأداة لإحلال السلام وتحقيق التنمية في العالم.

15 الوقف إلى جانب الشعوب والأقليات المضطهدة في أي مكان في العالم والتاكيد على حقها في مقاومة الظلم والاستعمار بكل الوسائل و التاكيد على حق الشعوب في التنمية والاستفادة من خيرات بلدانها، ومقاومة التمييز العنصري.

12 السعي لإصلاح نظام الأمم المتحدة من أجل تمثيل المجموعة الإسلامية ضمن العضوية الدائمة لمجلس الأمن بمقعدين أحدهما لدولة إسلامية.

16 تنويع الشركاء الدوليين وتفعيل الإنفتاح على المستوى الخارجي.

13 احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها و اختيار نمط حياتها وأسلوب حكمها ونظام اقتصادها بمحض إرادتها.

رؤى الحزب في المسألة الديمocratية

يرى حزب العدالة والتنمية أن إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي ببلادنا تتطلب تأهيل مختلف المؤسسات السياسية سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي أو الحزبي، ليعود الاعتبار للعمل السياسي في المجتمع، وتهيأ شروط المشاركة السياسية لمختلف الفئات والتوجهات.

وعملية الإصلاح السياسي المنشودة تتطلب إرادة سياسية قوية وتعبئة شعبية ووطنية شاملة وراء برنامج الإصلاح السياسي والدستوري وبرنامجا دقيقا وواضحا على كل المستويات، يبني على الوعي بحجم المسؤولية الذاتية في إنجاحه، وانخراط الجميع في تنفيذه، كما يستوعب مختلف القضايا المطروحة وعلى رأسها الإصلاح الدستوري والتأهيل السياسي والحزبي وتخليل الحياة العامة وتوطيد الحريات العامة وتعزيز حقوق الإنسان وتنمية دعم المجتمع المدني.

- 1 الإصلاح الدستوري
- 2 التأهيل السياسي والحزبي
- 3 توطيد الحريات العامة
- 4 تخليل تدبير الشأن العام
- 5 تنمية ودعم المجتمع المدني

دیکھو قرآن طلبہ

الإصلاح الدستوري

(10)

- إن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قابلة للنقين والتطویر باستمرار في إطار ما يحقق قيام كل طرف بواجباته ونيله لحقوقه وما يضمن استقرار البلاد ومصلحة العباد. ولهذا، فإن مسألة الإصلاح الدستوري والسياسي تبقى، في منظور حزب العدالة والتنمية، مسألة قائمة حتى تتحقق أعلى صورة ممكنة من الحكم الرشيد.
- غير أن أي اصلاح دستوري لابد أن يأخذ بعين الاعتبار عدم قابلية مبدأ اسلامية الدولة للمراجعة، وأن يتم في إطار من التوافق والتراضي وليس في جو الصراع والمنازعة، وأن يكون ثمرة اصلاح سياسي يتأسس على التفعيل الشامل لما هو قائم من مؤسسات ومحدد من صلاحيات.

توجهاته وإجراءاته

- 1 التنصيص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر 5 تعزيز سلطات الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها.
الأسمى للتشريع.
- 2 مراجعة نظام الغرفتين في اتجاه الافتقاء بغرفة واحدة أو على الأقل مراجعة اختصاصاتها بما يكفل التكامل بينهما بدل التنافس والتكرار.
- 3 توسيع سلطة المؤسسات المنتخبة في ميدان التشريع ومراقبة الجهاز التنفيذي.
- 4 تحقيق توازن بين السلطة وتمكن الحكومة من صلاحيات أوسع، وتفوية دور مؤسسة الوزير الأول.
- 6 تأييد وتعزيز الضمانات الدستورية لاستقلال القضاء.
- 7 تطوير نظام الجهوية وتعزيز الصلاحيات الممنوحة للجهات بشكل تكامل ومتوازن.

يقتضي تمنين وتطوير البناء الديمقراطي بالمغرب الاتخatz في عملية شاملة لتأهيل مختلف المؤسسات السياسية بالبلاد وعلى رأسها مؤسستي البرلمان والحكومة. ويشكل هذا الورش محوراً مركزياً في مشروع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وما يرتبط به من إصلاح النظام الانتخابي، والنہوض بالفعالية التشريعية والرقابية للبرلمان، وإفراز حكومة منسجمة وفاعلة في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، وتطوير وإصلاح العلاقة بين البرلمان والحكومة، وتوفير المناخ القانوني للإصلاح الحزبي.

إجراءات وتحاليف

□ انتخاب برلمان ذي مصداقية وتطوير فعاليته التشريعية والرقابية

- 1** مواصلة عملية إصلاح النظام الانتخابي بما يضمن نزاهة الاستشارات الانتخابية وشفافيتها.
- 2** مراجعة النظام الداخلي لكل من مجلسي النواب والمستشارين.
- 3** إصلاح الإجراءات الخاصة بتشكيل لجان تقصي الحقائق وتطوير طرق عملها.
- 4** العمل على إرساء قواعد تكامل وتعاون إيجابي بين الحكومة والبرلمان، وسن إجراءات قانونية لإلزام الحكومة بالتعامل الجدي مع المؤسسة التشريعية وتفعيل وتطوير المقتضيات القانونية و الدستورية في هذا المجال.

□ بناء حكومة قوية واصلاح المجال الحزبي

- 5** اعتماد آليات لإدماج البرلمانيين في العمل البرلماني بتعاون مع الفرق والمجموعات النياية، وإحداث مركز للدراسات والبحوث لدعم عمل البرلمانيين.
- 6** التطبيق الصارم للمقتضيات الخاصة بمحاسبة البرلمانيين عن غيابهم عن أعمال البرلمان.
- 7** رفع مستوى الخبرة بتحفيز الكفاءات ودعم البرلمان بالموارد البشرية المتخصصة وتطوير وتأهيل الموارد البشرية الموجودة.
- 8** اعتماد مبدأ الحكومة المحدودة العدد والتزام معايير الكفاءة و المصداقية في إسناد المناصب الوزارية.
- 9** إصلاح وتفعيل عطاء الأمانة العامة للحكومة
- 10** تطوير العمل بنظام التخطيط في وضع السياسيات العامة للدولة و رد الاعتبار لأولويات وبرامج المخطط الخماسي، وفتح حوار وطني حول المخطط المقبل (2005-2009).
- 11** الإسراع بإصدار قانون خاص بالأحزاب.

توطيد الحريات العامة

12

□ يؤكد حزب العدالة والتنمية على التزامه ووفاته لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى اعتبارها كلا لا يتجزأ من حيث أنها تشمل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما يسجل الحزب بعض المنجزات التي تمت في مجال حقوق الإنسان إن على مستوى وضع الآليات القانونية والإدارية لتوسيع فضاء الحريات، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وغيرهم، أو على مستوى إحداث هيئة مستقلة للتحكيم والتعويض، والمصادقة على الكثير من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومحاولة ملامعتها مع التشريعات الوطنية، وكذا إحداث عدد من المؤسسات كديوان المظالم.

□ يعتبر الحزب أن النهوض بواقع الحريات وحقوق الإنسان بالمغرب مازال في حاجة إلى استكمال، خاصة على صعيد الحريات المتعلقة بالحق في تنظيم التجمعات العمومية، وتأسيس الجمعيات، وضمان الحريات الإعلامية والصحفية. كما أن التدبير الحكومي لهذا الملف اتسم بالقصور، وهو ما يشهد عليه عدم التصفيية التامة لملف الاعتقال السياسي، واعتماد منهج الانتقاء في معالجة العديد من ملفات المعتقلين الإسلاميين. واستمرار عدد من الثغرات في قانون المسطرة الجنائية الجديد، والتضييق على الحريات الفردية، فضلاً عن حرمان المواطنين من حق الاستجمام والادispécificatifs بما يناسب مقتضيات الحشمة والأدب الإسلامية، وهو ما يفرض موافصلة النضال من أجل توطيد الحريات العامة وتعزيز حقوق الإنسان.

إجراءاته وتوجهاته

1 النضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمصادقة على المواثيق الدولية إلا ما عارض منها أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها بشكل صريح.

2 العمل على ضمان حق كل مواطن في الأمان على نفسه ودينه وعقله وعرضه وماله وممتلكاته، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو التضييق أو الاختطاف والسعى إلى صيانة مبدأ حرية المواطنين في التنقل والاصطياف وفي إطار احترام القانون ..

3 صيانة الحق في التعبير بمختلف الوسائل المشروعة، والدفاع عن حق المواطنين في المشاركة السياسية المسئولة، وفي اختيار المسؤولين ومحاسبتهم.

4 حماية الحق في شغل الوظائف العامة على ضوء معايير الكفاءة والقدرة والقانون، وأن توفر الدولة طروفاً الكسب المشروع.

6 تطوير قانون المسطرة الجنائية وخصوصا فيما يتعلق باشتراط الإجماع في القضاء بأحكام الإعدام بدلاً من اعتماد رأي أغلبية الهيئة القضائية، وإلغاء العمل بالامتياز القضائي لفائدة الوزراء والعمال ورجال السلطة وعمراء وضبط الشرطة، ومعالجة مشكل حجية محاضر الشرطة القضائية.

7 العمل على التصفية الشاملة لملف الاعتقال السياسي والكف عن اعتماد أساليب الاختطاف والاحتجاز اللاقانوني للمواطنين مهما كانت الأسباب.

8 تطوير دعم الدولة لمؤسسات وهيئات العمل الحقوقى وتنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان وملامعتها مع ثوابت المرجعية الإسلامية للبلاد.

تَحْلِيق تَدْبِير الشَّأنِ الْعَامِ

(13)

إن عملية التطوير الديمقراطي للبلاد لا يمكن أن تتم في غياب سياسة واضحة لتخليق الحياة العامة تهدف لتحقيق الشفافية في تدبير الشأن العام، ومحاصرة ظواهر استغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة وعدم المحاسبة على المسؤوليات والقرارات والسياسات، والتوقف عن العمل بنظام الامتيازات، ومناهضة سلوك الأقصاء وشيوعه وسيادة الزبونة والمحسوبيّة الحزبية والمصلحية في إسناد المهام والمسؤوليات الإدارية والوظيفية والحل الشامل لمشكلة الفساد المالي بالمؤسسات العمومية.

إِجْرَاءَاتُهُ وَتَدَابِيرُهُ

■ تحقيق شفافية ونزاهة تدبير الشأن العام وإعادة تأهيله

- 1** تبسيط المساطر الإدارية وتوضيحها والتعريف بها.
- 2** توعية المواطن بضرورة مجابهة أي فساد إداري والمطالبة بحقه وتبسيط الإجراءات الخاصة بذلك، وتفعيل إجراءات الردع والصرامة في حق المخالفين.
- 3** تقنين مسألة الجمع بين الوظيفة العمومية والأعمال التجارية والمهن الحرة.
- 4** تحسين شروط التقاضي أمام المحاكم الإدارية لتحصيل الحقوق المحكوم بها في أقرب الآجال، وتوفير آليات إلزام الإدارة بتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المحاكم.
- 5** توفير الضمانات القانونية الكفيلة بتعزيز حق أطر الإعلام بمختلف فروعه في الوصول للمعلومات الكفيلة بفضح ومتتابعة ملفات وقضايا الفساد.

تخليق تدبير الشأن العام

(13)

إن عملية التطوير الديموقراطي للبلاد لا يمكن أن تتم في غياب سياسة واضحة لتخليق الحياة العامة تهدف لتحقيق الشفافية في تدبير الشأن العام، ومحاصرة ظواهر استغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة وعدم المحاسبة على المسؤوليات و القرارات و السياسات، والتوقف عن العمل بنظام الامتيازات، ومناهضة سلوك الإقصاء و شيوخه وسيادة الزبونة والمحسوبية الحزبية و المصلحية في إسناد المهام والمسؤوليات الإدارية والوظيفية والحل الشامل لمشكلة الفساد المالي بالمؤسسات العمومية.

إجراءات وتدابير (قمة)

اعتماد مساطر شفافة و معلنة في التوظيف و التعيين و الترقية

10 إلغاء مسطرة التعيين المباشر إلا في حالات استثنائية يحددها القانون.

11 اعتماد آلية الإعلان العمومي عن الوظائف الموجودة على صعيد المؤسسات العمومية والمعابر المرتبطة بها ونشر تقرير سنوي عن حصيلة عمليات التوظيف التي تمت بها.

مراجعة شاملة لأنظمة الامتيازات الموجودة

13 إصلاح مؤسسات الرقابة المالية وعلاقتها بهيئات المؤسسات المالية العمومية وتطوير دورها في مراقبة الإدارة والمؤسسات العمومية.

تفعيل المحاربة المؤسساتية للرشوة

15 تأهيل المؤسسات المرتبطة بمكافحة الرشوة كمصالح زجر الفساد وتحسين وضعيتها القانونية.

16 اعطاء الاعتبار للشكایات المقدمة حول الرشوة وفتح تحقيقات مستعجلة حولها و إنصاف المتضررين، وسن تشريعات لحماية ضحايا الرشوة من المتتابعين الجنائية في حالة إسهامهم في المتابعة القضائية للمرتاشين.

18 القيام بحملات رصد و زجر في المؤسسات والإدارة المرتبطة أكثر بالمصالح اليومية للمواطن.

اعتباراً لأهمية مكونات المجتمع المدني في تطوير النظام الديموقراطي ببلادنا، وفي تأهيل المؤسسات السياسية والاجتماعية بما تقوم به من أدوار الرقابة المدنية على تدبير الشأن العام، والشراكة في رفع التحديات التنموية والاجتماعية. وأمام قصور المراجعة القانونية لظهور الحريات العامة عن استيعاب كافة التطورات والتحولات التي يعرفها الحق الجماعي، بالإضافة إلى غياب مساطر واضحة وشفافة لدعم الجمعيات سواء تعلق الأمر ببرامج التمويل الخارجي المشروطة أحياناً بخدمة توجهات مخالفة لهويتنا الحضارية أو بغيره من مصادر التمويل، في ظل ضعف آليات التمويل الذاتي ومحدودية الدعم العمومي وبطء إجراءات الحصول عليه. فإن حزب العدالة والتنمية، بناءً على مبادئ الإسلام، التي تحث على الاهتمام بالتعاون والتكافل، ومؤازرة المحتججين ورفع الضيق والحرج عنهم، امثلاً لقول الله عز وجل: "تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، يعتبر أن تنمية ودعم هيئات المجتمع المدني تمثل أولوية وطنية في مشروع النهضة الشاملة.

إجراءات وتدابير

5 الاهتمام بالدعم المؤسسي للجمعيات، والإسهام في تأهيل مواردها البشرية.

6 السعي نحو إقرار نظام الدعم المالي للجمعيات، وفق معايير موضوعية، من أجل تمكينها من القيام بمهمتها أحسن قيام.

7 اقتراح نظام للمراقبة المالية على جميع التمويلات، الوطنية والأجنبية، الموجهة للجمعيات، ضمناً للشفافية وحفظها على مصداقية هذا العمل، وحرصاً على عدم اختراق هويتنا الحضارية أو سقوطه في مزلفات غير محسوبة العواقب.

8 تسهيل مسطرة الحصول على صفة المنفعة العامة، وخصوصاً للجمعيات التي تعمل في محاربة الرشوة ومحاربة الأمية ومحاربة الفقر.

1 تخصيص جهة حكومية كمخاطب رسمي للجمعيات، تكون مكلفة بمهمة التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية، من أجل تيسير التواصل بينها وبين هيئات المجتمع المدني.

2 اعتماد آليات فعالة للدعائية لجميع البرامج الاجتماعية، من خلال جمع وسائل الإعلام الممكنة، وذلك بهدف التعريف بهذه البرامج لدى جميع المتخلين في مجال التنمية الاجتماعية.

3 اعتماد مساطر مضبوطة لدعم الجمعيات، مع تكليف لجان تقنية بالبث في طلبات الدعم، مع الزامية تعليل جميع قراراتها.

4 إقرار أنظمة فعالة للتتبع وتقييم المشاريع التي تقوم بها الجمعيات.

رؤيه "حزبي العدالة والتنمية" في العدالة

تطلق رؤية حزب العدالة والتنمية في معالجة الازمة الاجتماعية المتفاقمة ببلادنا من مبدأ العدالة، فهو مبدأ موجه لمختلف التدابير والإجراءات التي يقتضيها لمحاربة البطالة والفقر والفاوارق الاجتماعية وإنعاش التربية الأساسية وتحسين وضمان الوصول إلى العلاجات الطبية وإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية وتشجيع السكن الاجتماعي، ومعالجة إشكالية عدم شمول النعمات الاجتماعية لعموم الفئات الشعبية المحرومة وتصحيح اختلالات التوزيع المجالى والمقطاعى للنفقات الاجتماعية وما ينجم عنـه من حرمان المناطق والأقاليم الأكثر فقراً والفنـات الاجتماعية الأكثر حاجة، وضمان استفادة الشريحة الاجتماعية المستحقة من برامج دعم صندوق الموارنة، بالإضافة إلى اصلاح قطاع العدل والقضاء.

- 1 إقرار سياسة عادلة في التشغيل
- 2 العمل على ضمان الصحة للجميع
- 3 إرساء أسس مجتمع متكافل لمحاربة الفقر
- 4 قضاء قوي ومستقل
- 5 النهوض بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة:
 - امرأة فاعلة
 - أسرة متماسكة
 - طفولة آمنة
- 6 تأهيل الشباب
- 7 سكن لائق للجميع

سياسة عادلة في التشغيل

15

اعتبارا لأهمية ضمان شروط الشغل والتكافؤ في فرص العمل في تحقيق عدالة اجتماعية، سمتها الحد من الفوارق وضمان العيش الكريم. وأمام استفحال البطالة وتفاقمها وخاصة في صفوف الخريجين، مع غياب مقاربة شمولية وعميقة وسياسة ناجعة لمعالجتها، وفي ظل تراجع الاستثمار وتقلص فرص الشغل وقصور إجراءات دعم التشغيل الذاتي على الحد من تصاعد أزمة البطالة، وتفشي ظواهر المحسوبية والزبونة والحزبية في التوظيف، يعتبر حزبنا أن مكافحة البطالة والقضاء التدريجي عليها يتطلب اعتماد سياسة عادلة في التشغيل ترتكز على مجموعة متكاملة من الإجراءات.

إجراءات وتدابير

5 الإسراع في إخراج مدونة منصفة وعادلة للشغل، واعتماد حد أدنى من المرونة في تقنين علاقات الشغل، وتحسين مناخ المقاولة، وتسريع مساطر تطبيق القانون بإحداث محاكم متخصصة في نزاعات الشغل.

1 تطوير جهود دعم التشغيل بإشراك العاطلين من حاملي الشهادات في جهود محو الأمية والتعليم وتشجيع التقاعد النسبي مع تحسين النسب و إرساء نظام اختياري للعمل بنصف التوقيت لفائدة النساء العاملات.

6 العمل على مراجعة قانون السلفات الصغيرة في اتجاه إقرار منح قروض بدون فوائد ربوية لصالح مشاريع التشغيل، ومنح قروض مسترجعة بعد الشغل لفائدة العاطلين من حاملي الشهادات.

2 فتح أوراش كبيرة لامتصاص اليد العاملة العاطلة خاصة حاملي الشهادات وتشغيل المهندسين الزراعيين بالمناطق الفلاحية، واعتماد برنامج وطني خاص بتشجيع الزراعة المعاشرية لتشغيل الشباب القروي، والعمل على وضع برامج خاصة بتشغيل المكفوفين العاطلين.

7 دعم التشغيل الذاتي عبر تأهيل حاملي الشهادات في مجال التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات الصغرى، ودعم مختلف هيأكل المجتمع المدني التي تعنى بالتشغيل الذاتي، وإنجاز برنامج وطني لدعم مبادرات العمل بالبيت.

3 إعادة النظر في شروط تمويل مشاريع المقاولات الصغرى وتبسيط المسطرة المتعلقة بالضمانت والحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين الشباب، وإحداث هيأكل محلية مركزة لتأطير الشباب بهدف إحداث مقاولات شابة محلية.

8 تفعيل وتطوير وكالة التنمية الاجتماعية.

9 مراجعة وإصلاح أنظمة التكوين من أجل الإدماج والتكوين التأهيلي.

4 اعتماد سياسة محفزة للاستثمار الداخلي والخارجي مصاحبة لتحفيزات جبائية، وتنوع مصادر تمويل الاستثمار، والعمل على ضمان شفافية منح الرخص والامتيازات بناءا على دفتر تحملات مع إعطاء الأولوية للشباب العاطل.

المقدمة للجميع

(16)

يرفع حزينا شعار "الصحة للجميع" باعتبار حالة النقص الكبير في الخدمات الصحية بالمغرب، والتي تشهد عليها استمرارية تفشي عدد من الأمراض المنسولة والمعدية كداء السل، وازدياد المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري والقصور الكلوي ومختلف أنواع السرطان وأمراض القلب دون توفير العناية الكافية، وضعف الرعاية الصحية الأساسية، والخصائص في الأدوية ووسائل العلاج الضرورية. كما يتسم قطاع الصحة بوجود فوارق فاضحة في القدرة على الحصول على العلاجات الضرورية، وضعف البنية التحتية لأقسام المستعجلات بالمستشفيات واستمرار الفوارق بين المجال الحضري والمجال القروي في الخدمات الصحية، وارتفاع حجم مساهمة الأسر في تمويل الصحة وهي اختلالات ترتبط بغياب مشروع وطني للصحة، وضعف التدبير الفعال لقطاع الصحي إن على مستوى الموارد البشرية أو على التجهيزات والإمكانات المادية. ومن أجل ضمان رعاية صحية عادلة للمواطنين تؤمن حقهم في الوقاية والعلاج، يسعى حزينا لإرساء الدعائم الأساسية لنظام صحي فاعل.

إجراءات وتدابير

- 5** تجميع البرامج الصحية في إطار برامج مندمجة تغطي المشاكل الصحية الأساسية، وإخضاعها للتدقيق الدوري، ووضع برامج محلية للتدخل في حالة وجود احتياجات صحية خاصة ببعض الوحدات الترابية.
 - 6** إنشاء نظام وطني خاص بالمستعجلات، تمويلاً وتدبيراً، يغطي كافة التراب الوطني.
 - 7** العمل على ترشيد وتطوير الموارد البشرية لقطاع الصحة، والسعى لضمان التوزيع العادل للأطر الطبية والعلاجية والتقوية والإدارية والحد من الفوارق الصحية الجهوية.
 - 8** تشجيع الاستثمار في الميدان الصحي عبر تخفيف العبء الجبائي وخصوصاً على صناعة الأدوية الأساسية، وتنمية ثقافة الجودة في المرافق الصحية.
 - 9** تنمية البحث العلمي في ميدان الصحة وإعداد منظومة وطنية للمعلومات في الميدان الصحي.
 - 10** العمل على النهوض بأوضاع الشغيلة الصحية وتسوية مشكلاتها.
- 1** اصلاح التشريع الصحي عبر وضع قانون إطار لقطاع الصحة، والعمل على تطبيق مقتضيات مدونة التخطية الصحية الأساسية، وتوسيع المستفيدين من خدماته، وإصلاح نظام تمويل القطاع الصحي العمومي ورفع التدريجي من الميزانية المخصصة.
- 2** نهج مقاربة تشاركية تدمج المجموعات السكانية والفعاليات المهنية داخل القطاع وخارجه في التفكير حول الحاجيات الصحية وتقدير السياسات الصحية، وإرساء آليات للتعاون الصحي مع الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني والجمعيات العلمية والمهنية والمحسنين.
- 3** وضع مخطط لتأهيل البنية الصحية ورفع مستوى أدائها، ووضع دلائل ومراجع لتحديد مساطر تدخل المرافق الصحية وكيفية تعاملها مع المواطنين.
- 4** اعتماد استراتيجية وطنية للأدوية وخطط رشيدة للاستيراد والتغذية والاستعمال، وإقامة هيئة مكلفة بوضع القائمة الوطنية للأدوية الأساسية، مع إشراك ممثلي الصناعات الصيدلية وهيئة الصيادلة.

مجتمع متكافل لمحاربة الفقر

17

■ يمثل العمل من أجل تقليل دائرة الفقر ورفع مستوى عيش السكان و الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت بين الباية والمدينة، محورا مركزيا لإقرار عدالة اجتماعية، لاسيما في ظل قصور المقارب المتبعة لمعالجة الفقر. ويتجلى هذا القصور في محدودية التغطية الاجتماعية، وضعف البنية التحتية، وهزالة تمويل القطاعات الاجتماعية، وطغيان الحزبية في تدبيرها، وتعدد وتضارب المتتدخلين في التنمية الاجتماعية.

■ وترتكز نظرة حزينا لمكافحة الفقر على إقامة عدالة اجتماعية حقيقة في توزيع الثروات وفتح مجال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية للثبات المستضعف من جهة، وإحياء روح التضامن الإسلامي ومعانى التكافل الاجتماعي داخل المجتمع المغربي في مواجهة العقلية المادية المرتبطة بالأنانية الفردية والنفسية الاستهلاكية من جهة أخرى.

إجراءات وتدابير

- 1** إنشاء صندوق لمحاربة الفقر من موارد الزكاة والوقف، يعمل على تمويل المشاريع الصغرى للفقراء وتحقيق الكفاية لذوي الحاجة.
- 2** توحيد أنظمة التغطية الاجتماعية وتعيمها والتسيق بينها، وإسناد تدبيرها لجهة متخصصة واحدة، وصلاح التشريعات المنظمة لهذا المجال.
- 3** تغطية جميع المخاطر الاجتماعية وخاصة غير المشمولة بالأنظمة الحالية.
- 4** تخصيص نسبة من الدخل العام لدعم برامج محاربة الفقر، وتحديد مقاربة دقيقة لهذا البرنامج.
- 5** تفعيل واصلاح وكالة التنمية الاجتماعية وإحداث شعب لتكوين أطر متخصصة في تدبير مؤسسات التنمية الاجتماعية.

قضاء قوي ومستقل

18

بعد إرساء قضاء قوي ومستقل أحد أولويات حزبنا في المرحلة المقبلة. وهذا لن يتم إلا عبر الالتحاط في معالجة شاملة لكافة الاختلالات التي يعرفها قطاع العدل والقضاء، سواء على مستوى المرجعية القانونية، وضعف انسجامها مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، أو على مستوى قصور ضمانات الاستقلال الكافي للقضاء، أو على مستوى محدودية الإمكانيات البشرية والمادية. كما أن ضمان العدالة القضائية يتطلب محاربة تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبيّة لدى العديد من العاملين بالقطاع، ومقاومة فساد جانب كبير من محبيه، بالإضافة إلى العمل على تسريع تنفيذ الأحكام القضائية ومعالجة الأوضاع العامة للسجون والسجناء.

اجراءاته وتدابير

- 6** إصلاح مؤسسة كتابة الضبط وجعلها آداة فعالة في الجهاز القضائي، ومراجعة المساطر القضائية وتبسيط المساطر الإجرائية، بما يضمن اختصارها وتحقيق العدالة بسرعة.
- 7** رفع مستوى العناية بأوضاع السجون وتجهيزاتها والعاملين بها وإرساء سياسة إيجابية في تربية وتأهيل السجناء.
- 8** إلغاء المحاكمات الاستثنائية، والعمل على عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية مهما كانت الأسباب.
- 9** مراجعة تنظيم الضابطة القضائية وممارستها لمهامها بما يؤدي إلى تأمين كافة الضمانات القانونية للمواطنين الذين يمثّلون أمامها أو يوضعون تحت الحراسة النظرية تحت مسؤوليتها.
- 10** تجهيز المحاكم بكافة الوسائل التي تضمن لها السير العادي وتعليم أجهزة المعلومات عليها ووضع المعلومات عن القضايا المطروحة رهن العموم.
- 11** إحداث المحكمة الإدارية الاستئنافية ومجلس الدولة.
- 1** ملائمة التشريعات والقوانين مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وإعمال أحكام الدستور الذي ينص على إسلامية الدولة وملاءمتها أيضاً مع مقتضيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية ما لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- 2** تقوية مكانة السلطة القضائية في النظام الدستوري، ودعم استقلاله من خلال النص على ضمانات دستورية تحقق ذلك.
- 3** العناية بالموارد البشرية لقطاع العدل وخاصة القضاة والعاملين بكتابية الضبط بما يضمن لهم العيش الكريم، مع التشدد في محاربة كل مظاهر الفساد، وتطوير أنظمة اختيارهم وتأهيلهم وترقيتهم عبر التركيز على جوانب الكفاءة والتدين والأخلاق الحميدة في الاختيار، وأقرار التكوين المستمر في القانون والشريعة الإسلامية والإعلاميات والمناهج الحديثة في العمل.
- 4** العمل على إلزام الإدارات وجميع أشخاص القطاع العام بتنفيذ الأحكام القضائية، والإسراع في متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد مؤسسات الدولة لصالح الأفراد والشركات وتجريم الامتناع عن التنفيذ.
- 5** إعادة النظر في نظام المداولات بما يؤدي إلى فتح الباب إلى تسجيل رأي الأقلية في محضر خاص يرجع إليه عند الحاجة.

19 النهوض بأوضاع الأسرة و المرأة و الطفولة

تطلق رؤية حزبنا من أجل النهوض بأوضاع الأسرة المغربية وإصلاح أحوال المرأة والطفولة، من مبدأ تحقيق العدل الاجتماعي واعتماد النظرة التكاملية للأسرة باعتبار ذلك مدخلاً لمعالجة الاختلالات الموجدة، بما يكفل تحصين الأسرة وتماسكها، ويضمن توازن الحقوق بين الرجل والمرأة وتحرييرهما. وفي المقابل يتحفظ حزبنا على المنهج الذي عالجت به الحكومات السابقة قضياً الأسرة والمرأة والطفل، والذي يقوم في غالبيته على مرجعية الموثائق الدولية، التي تتناهى في العديد من بنودها وقراراتها مع تعاليم ديننا الإسلامي، واستيراد المفاهيم الدولية ذات الحمولة الإلابحية مثل مقاربة النوع ببعدها ومضمونها الفلسفية وتسييقها في مجتمعنا. ولا يعني هذا الموقف عدم الاستفادة مما عند غيرنا من رؤى الإصلاح والتغيير، بل إن جوهر ما ندعو إليه هو إعمال العقل وال بصيرة فيما نأخذ منه من غيرنا، حفاظاً على هويتنا وأصالتنا وتماسك مجتمعنا من جهة، والاجتهد داخل منظوماتنا من أجل بلورة مشاريع وطنية بدل التبعية والتغريب من جهة أخرى. ويرتكز برنامجنا على ثلاثة شعارات مركزية: امرأة فاعلة وأسرة متماسكة وطفولة آمنة.

توجهاته و إجراءاته

■ امرأة فاعلة

تتسم أوضاع النساء ببلادنا بالدونية وتفشي الجهل والأمية في أوساطها، والمعاناة الشديدة من وطأة الظلم والتعسف وهضم الحقوق الشرعية والقانونية والاجتماعية، واستغلال الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي الجنسي، فضلاً عن ضعف حضورهن في مراكز القرار السياسي والاقتصادي. وهو ما ينعكس على فعالية المرأة المغربية في القيام بأدوارها الأسرية والاجتماعية والتنموية، ويعطل بالتالي تطور ونمو المجتمع.

4 العمل على مراجعة التقنين الحالي لتعدي الزوجات في اتجاه يضمن عدم التدليس أو الإخفاء على كلا الزوجتين، وإعطاء الزوجة الأولى حق التطليق إذا ثبت أن هناك ضرراً بسبب الزواج عليها وأيضاً إعطاء المرأة الثانية الحق في طلب التطليق داخل أجل ستة أشهر من تاريخ علمها بواقعة الزواج بالأولى.

5 إصلاح نظام الطلاق للضرر وطلاق الخلع وتقديم مقترن يرمي لرفع الضرر عن الزوجة طالبة التطليق، مع مراجعة وتيسير مساطر استخراج النفقة من الزوج المطلق.

1 القضاء على الأمية في صفوف النساء، واعتماد برامج خاصة بذلك للمرأة القروية، والعمل على تصحيح الثقافة السائدة والنظرة السلبية حول المرأة.

2 العمل على تمكين المرأة من حقوقها الشرعية والقانونية، وإصلاح كافة القوانين المتعلقة بالمرأة وعلى رأسها مدونة الأحوال الشخصية.

3 العمل على ضمان الحق الشرعي للمرأة في الثروة الأسرية التي أسهمت في تكوينها أو تعميمتها على قدر كدها وسعيها، وتنظيم اقتسام الثروة المكتسبة خلال فترة الزواج على قدر مساهمة كل واحد منها في تكوينها ما لم يكونوا اتفاقاً صريحاً على توزيع حنص بينهما.

19 المنهوض بأوضاع الأسرة و المرأة و الطفولة (تتمة)

■ امرأة فاعلة (تتمة)

9 العمل على محاربة جميع أشكال استغلال جسد المرأة، وإعطاء أولوية لحماية المرأة العاملة من استغلال أرباب الأعمال مع ضمان حقوقها النقابية، واعتماد وتغيير برامج خاصة بمكافحة تجارة الجنس والاستغلال الجنسي للمرأة، وظواهر التحرش الجنسي في الحياة العامة.

10 تعزيز مكانة المرأة داخل الأحزاب وتمكينها من فرص العمل السياسي وتنمية المشاركة السياسية للمرأة.

مراكز التأهيل المهني للفتيات .

11

6 مراجعة الصيغة الحالية للحضانة، وضمان المسكن المناسب للمحضونين وحاضنتهم في حالة الطلاق، وإعطاء الحاضنة الصفة في العلاقة القرانية التي قد يكون المطلق طرفا فيها.

7 العمل على ضمان الحرية الكاملة للمرأة المتزوجة في التصرف في مالها دون رقابة زوجها، والعمل على تشجيع النساء على الإنتاج التعاوني بتمكينهن من كل أنواع التأطير والدعم والتسهيلات.

8 تمكين المرأة في الوظيفة العمومية من الاستفادة من قانون خاص بالرخص، والعمل على تخفيض سن التقاعد بالنسبة للمرأة إلى 55 سنة .

■ أسرة متماسكة

تعد الأسرة الخلية المركزية في المجتمع بما تقوم به من أدوار اجتماعية وتربيوية في استمرارية قيم ومعايير المجتمع، وضمان تنشئة الأفراد عليها. إلا أن واقع الأسرة المغربية اليوم يتسم بارتفاع العقبات أمام الزواج وتكون الأسر، وسرعة تفكك العديد منها وتراجع الأدوار التربوية المنوط بها لصالح الشارع والإعلام. وقد نجم عن ذلك تنامي ظاهرة ضعف رعاية المسنين وتزايد رواد دور العجزة وغياب سياسات واضحة في مجال رعاية الأسرة، في مقابل التخريب المتواصل للمبادئ الأصيلة التي يقوم عليها بناء الأسرة المغربية، وازدياد الهجمة الشرسة على قواعد الشريعة المؤسسة لها والمحافظة عليها.

15 تيسير سبل الزواج ورفع العناية بتكونين الأسر، وتشجيع المبادرات التي تتم في هذا الاتجاه ومنها إنشاء صندوق للزواج. حماية الأسرة ورعايتها، والhilولة بمختلف الطرق دون تفككها.

16 مراجعة خطط تنظيم الأسرة وتشديد الاحتياطات الطبية المتعلقة باستعمال وسائل منع الحمل ومناهضة الإجهاض غير الشرعي.

17 الاهتمام بالعجزة والشيوخ، و تطوير مراكز العناية بهم.

12 إحداث محاكم أسرية لخصوصية الشأن الأسري وأهميته والنزاعات التي تتعلق به.

13 إحداث صندوق لتأمين الأسرة والضمان العائلي لتجاوز ما تعرفه أحكام النفقة من تأخر في التنفيذ مما يلحق بالضرر بالزوجات والأطفال.

14 اعتماد سياسات لمعالجة ظاهرة ارتفاع مديونية الأسر ذات الدخل المحدود، عبر مراجعة وإصلاح الضوابط المنظمة لتوزيع القروض من لدن بعض المؤسسات التجهيزية وجمعيات السلف.

١٩ المنهوض بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة (تتمة)

□ طفولة آمنة

يرى حزب العدالة والتنمية أن واقع الطفولة ببلادنا يحتاج إلى إصلاح جذري بسبب تفاقم مشاكل الطفولة وتعدها. حيث يوجد قطاع عريض من الأطفال المغاربة محرومون من حقوقهم الطبيعية في الغذاء الكافي والتطهيب والتدرس ولاسيما في صفووف الفتيات، فضلاً عن غياب الشروط الضرورية لحياة كريمة في الأوساط الفقيرة، وضعف التعويضات المخصصة للأطفال. كما تزايدت موجات الانحراف، وتفاقمت ظاهرة أطفال الشوارع واللقطاء والمتخلّى عنهم، وحالات التشغيل المبكر للأطفال. وفي مقابل هذا الوضع المتداين فشلت السياسات المعتمدة في معالجة مشاكل الطفولة، خصوصاً مع اعتماد الحكومات السابقة للمقاربة الأجنبية في التعاطي مع هذا الملف، وعدم تمكّن المؤسسات الموازية من احتضان الأطفال.

- ١** السعي من أجل تأمين الغذاء والصحة والتربيّة والتعليم لكل الأطفال .
- ٢** العمل على سن تشريعات ووضع برامج كفيلة بحماية الطفولة من الانحراف الاجتماعي والأخلاقي ومن الاستغلال الاقتصادي والجنسـي.
- ٣** مراقبة ومتابعة المؤسسات المستقبلة والراعية للأطفال الجائعين لضمان التعامل الراشد مع هذه الشريحة وإعادة تأهيلها للاندماج الإيجابي في المجتمع.
- ٤** الرفع من التعويضات المخصصة للأطفال، وإشاعة روح وثقافة كفالة اليتيم واللقطاء والمتخلّى عنهم، واعتماد وتنفيذ سياسات خاصة بمعالجة أوضاع الطفولة المشردة.
- ٥** تطوير ومراجعة القانون المتعلقة بكفالة الأطفال المهملين، والقانون المتعلقة بالحالة المدنية.
- ٦** مناهضة اعتماد وتطبيق المقتصيات المخالفة للشريعة الإسلامية في وثيقة الأمم المتحدة حول الطفولة المعونة بـ"علم جدير بالأطفال" يسبب ما تتضمنه من بنود خطيرة كالحرية الجنسية وإباحة الأجهاص، وإقصاء الدين من التربية والتوجيه، وإقرار أشكال شاذة للأسرة.
- ٧** العناية بالفضاءات الخاصة بالطفولة ما قبل سن التدرس، وتوسيع بنية استقبالها وتمكينها من الأطر الكفاءة المتخصصة.
- ٨** وضع برامج وخططات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تخدم مصالح الطفولة المعافة وحقوقها.
- ٩** إصلاح قانون الجنسية بإعطاء الولد المنحدر من أم مغربية حق الحصول على الجنسية.

تأهيل الشباب

يعتبر تأهيل وتأطير الشباب وتحrir طاقاته، والتجاوب مع تساوياته والاستجابة لطموحاته، وإعداده المستقبل احدى أولويات حزبنا، نظراً للردي ظروف الحياة اليومية للشباب وتفاقم ظواهر التهميش والسلبية والإحباط. إن غياب سياسة وطنية نشيطة للتأطير الاجتماعي والتلفي والاقتصادي للشباب، لاسيما مع ارتفاع معدلات البطالة وانسداد الأفق بالبلاد، وما تقود إليه من فراغ وانحرافات وهجرة سرية، جعل المغرب يعرف حالة هدر كبير في القوة الشبابية.

إجراءات وتدابير

5 تشجيع اختراعات الشباب وتتوسيع الإبداعات في كافة المجالات وربط الصلة بالقطاع الخاص ذي الصلة الوثيقة بها.

6 تغيير النظام العام لدور الشباب وتطوير مناهجها وبرامجها لتمكينها من أداء دورها في التنمية البشرية.

7 توظيف السياحة الثقافية والاجتماعية لكل الإمكانيات الوطنية والجهوية، الحكومية منها والجماعوية، لتحقيق الإشعاع المعرفي والثقافي والترفيهي للشباب.

8 توسيع دائرة الاستفادة من أنشطة التخييم التربوي وتتوسيع الفناد المستفيدة واعطاء القطاع التطوعي والقطاع الخاص والجماعات المحلية إمكانية تسخير الفضاءات وفق دفتر تحملات.

1 إعادة هيكلة قطاع الشباب والرياضة واعتماد سياسة واضحة في هذا المجال، تتوافق وأصلية المغرب وهويته الحضارية وتهدف إلى إعداد شبابنا لمهام النهضة والبناء وتربيته على مبادئ الدين الإسلامي، والاعتماد على النفس والإقدام والمبادرة لخدمة نفسه ووطنه وأمنه.

2 وضع ميثاق وطني حول الشباب يحدد أوجه الأنشطة الاجتماعية التنموية في مجال الشبابية المغربية، ويعمل على تعبئة الطاقات وتكثيف الجهود لصالحها، ويوضح العلاقات بين كافة الفاعلين في هذا الحقل.

3 اعتماد برامج للعناية بالحركة الجمعوية كشريك في التنشيط الاجتماعي التنموي، وذلك بتوسيع آفاق تدخلاتها ودعمها وفق ضوابط وتحملات واضحة الأهداف والوسائل المادية والبشرية.

4 توفير إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في مجال التنشيط الاجتماعي التنموي للشباب وتمكين القطاع من الموارد البشرية المتخصصة في كل مجالات التنشيط على سبيل الاحتراف أو التطوع.

سكن لائق للمجتمع

21

يعرف ميدان الإسكان عدة اختلالات تعيق توفير السكن اللائق للمواطنين، من قبيل شيوخ السكن غير اللائق والسكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار والسكن غير القانوني. كما أن هيمنة ظاهرة المحسوبية والإرثاء، في توزيع البقع والبرامج السكنية الاجتماعية المدعومة، إضافة إلى الحيف في تحديد العينة الاجتماعية المستحقة للاستفادة من السكن الاجتماعي تزيد من حدة هذه الاختلالات. ويتضاعف هذا الوضع نظراً لسوء تسيير المؤسسات العمومية ذات العلاقة بمحال السكن الاجتماعي، وفشل السياسات المتخذة لتدعم وتمويل السكن الاجتماعي وتعارضها مع الشريعة الإسلامية بسبب اعتمادها الفائدة الربوية صيغة وحيدة في تمويل السكن، والارتجالية السائدة في التعامل مع النظام العقاري.

إِبْرَاهِيمَةُ وَتَحَابِيرُ

- 1** العمل على وضع سياسة إسكانية عادلة تراعي **5** إعادة تهيئة وتوزيع الت التقسيمات غير القانونية إمكانيات وخصوصيات جميع الشرائح الاجتماعية.
- 2** اعتماد مبدأ تنوع أساليب الدعم في ميدان السكن الاجتماعي مثل تبني مبدأ التعاوض في تمويل السكن.
- 3** وضع خطة عملية لتلبية الحاجيات من السكن وتجهيز أوعية استقبال لامتصاص الخصاخص، مع هيكلة الأحياء العشوائية وتوجيه السكن غير اللائق ودمجه.
- 4** العمل على تجهيز السكن ناقص التجهيز، وتجديد السكن المتقدم، وصياغة مشاريع خاصة بإسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.
- 5** مراجعة نظام السكن الاجتماعي، وتفعيل مسطرة تملك سكن الدولة للموظفين وإعطاء الأسبقية لذوي الدخل المحدود وكذا المتقاعدين.
- 6** تعديل القانون المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكري للأماكن المعدة للسكن أو للاستعمال المهني.

رؤية "حزب العدالة والتنمية" في التنمية

إن التنمية التي نتطلع إليها، تتعدى المفهوم التقليدي إلى مفهوم أبعد مدى وأعمق دلالة، يرتكز على الإنسان كأساس كل إصلاح منشود، ومن ثم وجبت تعميمته في كافة أبعاده الروحية والفكرية والسلوكية حتى يكون منطوقاً لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبذلك تكون مقاربة حزب العدالة والتنمية للإصلاح مقاربة مندمجة تتقطع فيها أبعاد المرجعية والهوية والثقافة مع الأبعد الماليّة والاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية واداتها في الوقت نفسه.

مباحثات و توجهات

- 1** العمل على إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في توجيه السياسة الاقتصادية، ومراجعة القوانين والتشريعات الاقتصادية المخالفة للإسلام وتغيير موارد الدولة من المحرمات كالخمور والقمار، ودعم نمط للسياحة يراعي قيم المجتمع المغربي وأخلاقه ومراؤه شعبه.
 - 2** العمل على تأمين الموارد المالية الازمة للدولة للقيام بوظائفها العامة، التي تشمل تنظيم المجتمع وتوفير الأمن له وتنشيط اقتصاده.
 - 3** العمل على تأمين الكفاية للمجتمع، وسد الحاجات الأساسية للأفراد يتتوفر حد الكفاية للجميع، وتحسين مستوى الرفاه حتى يتمتع كل عامل بثمار جهده.
 - 4** استعادة دور الزكاة كنظام اجتماعي وأداة فعالة لتحقيق التنمية وتعزيز الدور التنموي للوقف وتطويره.
- ويقترح حزبنا العمل على المجالات التالية:
- 7 . تطوير وتأهيل القطاع الفلاحي
 - 8 . من أجل صناعة وطنية وقوية
 - 9 . تاهيل وتحديث قطاع الصيد البحري
 - 10 . سياحة ثقافية ونظيفة
 - 11 . تكنولوجيا المعلومات
 - 12 . الإعلام والاتصال
 - 1 . تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة
 - 2 . تعليم في خدمة التنمية البشرية
 - 3 . إصلاح الإدارة وتأهيل الموارد البشرية
 - 4 . مناخ ملائم للاستثمار
 - 5 . إصلاح النظام المالي
 - 6 . تفعيل دور الزكاة والوقف

تحقيق نهاية اقتصادية مستدامة

إن ربح رهان التنمية المستدامة يتطلب رؤية شاملة تتطرق من مختلف العناصر المكونة لعملية التنمية، إن على المستوى الاقتصادي، أو المستوى التدبيري، أو المستوى البشري، عبر الانخراط في مشروع إصلاحي متكامل يستقطب كافة القوى والخبرات الوطنية، كما ي العمل على تعزيز كافة المقدرات والإمكانات المطلوبة.

توجهاته وتدابير

- 1** ترشيد الإنفاق العام المرتبط بسير مرافق الدولة، وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة الكفيلة بتنشيط الدورة الاقتصادية، والرفع من مستوى الإنفاق المرتبط بالاستثمار العام والرفع من نسبة الأدخار.
- 2** تشجيع الاستثمار بما يقتضيه ذلك من إصلاح لنظامنا القضائي والإداري وحل أسباب التوتر الاجتماعي ونزاعات الشغل، وتعزيز كل الطاقات الوطنية فقصد تحقيق نسبة نمو سنوي لا تقل عن 7%.
- 3** دعم التجهيز باعتباره شرطا من شروط توفير تنمية مستدامة وعامة، ورفع نسبة استثمارات الدولة في هذا المجال الحيوي مع تعزيز كل الموارد الوطنية الممكنة والحد من تمويلها عن طريق القروض المكلفة مع إعطاء الأولوية للعلم الفروسي.
- 4** العمل على تقليل الدين الخارجي عن طريق العمل على تحويل القروض الحالية لحصص مساهمة، دون التخلص عن الوسائل الاعتيادية للتدارك الديناميكي للمديونية.

تعليمه في خدمة التنمية البشرية

□ تبرز المعاينة المتنائية لتدبير مختلف الحكومات لملف التعليم عميق الارتجال والتخطيط الذي يسم هذا التدبير، مما أدى إلى الفشل المتلاحق للسياسات والأهداف التي حددت للنظام التربوي والتعليمي حتى أصبح ينظر إليه على أساس أنه عبء على كاهل الدولة تسعى إلى التخلص منه. وبنظرية مركزية لحصلة نظام التعليم ببلادنا، بعد ما يزيد على أربعة عقود من الاستقلال، نجد أنها تتسم بالفشل في تحقيق تعليمي التعليم وهو الأمية، واستمرار الأزدواجية داخل النظام التربوي والتعليمي، وتذبذب السياسة اللغوية للنظام التعليمي، والتغيير المتسارع والمترافق في المناهج والبرامج، وسوء تدبير الموارد المالية والبشرية لهذا القطاع، وعدم تلاؤم محتويات نظام التربية والتكوين مع حاجيات سوق الشغل. وقصور الجامعة المغربية عن الاضطلاع بوظيفة البحث العلمي، وتفاقم أزمتها البنوية وضعف استقلاليتها وديمقراطية العلاقات داخلها، وترابع الغربيات العامة بها، فضلاً عن تغزّل وضعف مردودية المشاريع الاصلاحية التي طرحت وأخراجها ميثاق التربية والتكوين.

□ في تصورنا المذهلي وبرنامجه السياسي، يعتبر مجال التربية والتكتوين من اهم مداخل الاصلاح باعتباره مجال التربية على القيم وتأهيل الكفاءات العلمية والخبرات العملية من جهة اولى، ورافعة تنمية الموارد البشرية وتكتوينها بما هي الاساس الذي تقوم عليه باقي مجالات التنمية من جهة ثانية، وضامن استمرار الشخصية الوطنية والهوية الحضارية للبلد وقوة الاشعاع الحضاري للمغرب ولدوره التاريخي من جهة ثالثة، من هنا نعتقد في حزب العدالة والتنمية بضرورة اعطاء اولوية مركزية للنهوض بنظام التربية والتكتوين ومعالجة كافة اختلالاته حتى يكون نظاما سليما ومتينا.

أولوياتي

٤ عقلنة التوجيه في التكوين لاتخاذ الأطر المؤهلة والكفاة في قطاعات التنمية التي يحتاجها المغرب وأمتصاص فائض البطالة.

2 تعزيز دور التربية على القيم، باعتبارها الإطار 5 توسيع مجال تأثير التعليم ليشمل الرفع من العام الموجه له من جهة، ولدورها الكبير في التوعية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المغربي باعتبارها مدخلاً للتنمية المستدامة.

3 تعزيز قدرة المغرب على التنافسية في ظل المتغيرات التي يعرفها العالم المعاصر على المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

23 تعلیم و خدمة التنمية البشرية (تتمة)

إجراءات و تدابير

□ التربية والتكونين ما قبل الجامعية

9 العناية التامة بالوضعية المادية والمعنوية للمدرس وتوفير الظروف المناسبة لعمله، وإقرار برنامج وطني للتكون المستمر واستكمال الخبرة وإعطاء الأولوية للبنيات المدرسية والتجهيزات التربوية من أجل توفير الظروف الملائمة لتطبيق البرامج والمناهج الجديدة.

10 توفير الجو التربوي والأخلاقي لممارسة مهنة التدريس وذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات المعنية (جمعية الآباء - مرشدون اجتماعيون - سلطات مختصة) والقيام بحملات تحسيسية في صفوف التلاميذ لتوسيعهم بخطورة الممارسات السلبية على مستقبلهم الدراسي والصحي.

14 إقرار وحدة اللغة العربية والثقافة الإسلامية في جميع مسالك التعليم العالي وخاصة في السداسي الأول الذي يشمل وحدات اللغة والتواصل والتحسيس ووضع سياسة تدريجية لتعريب التدريس بالجامعة، في علاقة مع أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

15 الرفع من شأن البحث العلمي وذلك عبر رسم سياسة وطنية شاملة للبحث العلمي والرفع من الاعتمادات المخصصة له وضمان الشفافية في تمويل مشاريع البحث واستثمار نتائجه باشراك القطاع الخاص، وتطوير الموارد البشرية لقطاع التعليم العالي.

16 النهوض بمستوى وجودة الخدمات الاجتماعية للطلبة، وإشراكم في تحديد الاحتياجات الطلابية، وتطوير قانون المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية.

6 تفعيل مقتضيات الإطار المنظم للتعليم العتيق والأصيل وهيكلتها من الأولى إلى العلي مع تطوير برامجها ومناهجها وربط الجسور بينهما وبين التعليم العام والرقي بمؤسساتها تجهيزاً وتأطيراً حتى يستمرا في أداء رسالتها التربوية والإشعاعية الحضارية.

7 إعداد برنامج وطني متوازن لمحاربة الأمية، يرتكز على استثمار طاقات الخرجين، ويخضع لإشراف جهاز وحيد مع فتح المجال بشكل منظم لهيئات المجتمع للإسهام في تنظيم وتمويل برامجها.

8 إكمال وتفعيل باقي هيأكل التعليم التي ينص عليها الميثاق وإعادة صياغة المناهج والبرامج الدراسية في إطار المرجعية الإسلامية.

□ التربية والتكونين في المرحلة الجامعية

11 مراجعة القانون الإطار 01.00 بدخول تعديلات تهم إعطاء صلاحيات أكبر للمؤسسات الجامعية في تببير الشأن الداخلي والخارجي، وترسيخ أكبر للديمقراطية في انتخاب هيأكل الجامعة، وتوفير ضمانات الحريات في الفضاء الجامعي. وإكمال إرساء مختلف هيأكل التعليم العالي التي ينص عليها الميثاق وتفعيل المؤسسات الموجودة.

12 الإسراع في بلورة تصور واضح لكيفية إدماج مؤسسات تكوين الأطر في التعليم العالي طبقاً لمقتضيات القانون الإطار 01.00.

13 العمل على مراجعة مضامين وبرامج التعليم العالي بتشاور بين الفاعلين، وبما يكفل ضمان جودة التعليم العالي ومواكبة التطورات العلمية العالمية. وإعادة النظر في برامج ومناهج التكوين بمؤسسات تكوين الأطر التربوية العليا، لملاءمتها مع مقتضيات البرامج والمناهج الجديدة الصادرة في الكتاب الأبيض.

24 إصلاح الإدارة وتأهيل الموارد البشرية

■ يعتبر الإنسان في مذهبتنا السياسية مفتاحاً أساسياً للتغيير ورثنا أساسياً من أركانه ليس باعتباره المستفيد النهائي من كل عمليات الإصلاح وجهود التنمية بل أيضاً لكونه مرتكز أي إصلاح منشود. فالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية مهما كانت دقيقة ومفصلة في الإجابة على الحاجيات والمتطلبات فإنها لن تغنى شيئاً ما دام الإنسان الصالح الذي يمكنه أن يقوم على تطبيقها لم يتم اعداده الإعداد السليم.

■ ونرى في حزب العدالة والتنمية أن الإصلاح الإداري هو أحد المداخل الضرورية لكل إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي بالبلاد، وأن الإدارة معنية بتجسيد المفهوم الجديد للسلطة، إلا أن تشخيصاً سريعاً لواقع الإدارة المغربية يبين أنها محاصرة بالبطء والبيروقراطية والرشوة والفساد والمحسوبيّة وقلة الإمكانيات، بعيدة عن خدمة المواطنين ومعرفة للاستثمار والتنمية وفرنسية اللسان. فالإدارة التي نرجوها إدارة قريبة من المواطن حساً ومعنى، ديناميكية وفعالة، ميسرة للتنمية، وطنية اللغة وإسلامية التوجه والوجودان.

إجراءات وتحايل

1 رفع الاهتمام بال التربية الروحية والأخلاقية لتكوين الإنسان الصالح، وتربية الشباب والمجتمع على حب الوطن والتلذّي في خدمته، مع ضرورة انخراط جميع المؤسسات الرسمية والمدنية في ذلك.

2 العمل على انجاز مشروع إجبارية تعليم الأطفال وتوسيع برامج محو الأمية لتشمل فئات أوسع والاجتهد في إيجاد حلول واقعية وعاجلة لمشكل البطلة وهجرة الأطر.

3 تأهيل الموارد البشرية عن طريق اعتماد سياسة واضحة في التكوين والتكوين المستمر وإيجاد محفزات ذاتية للرفع من مرودية الإدارة واحترافية الموظفين.

4 الملاعنة بين كفاءة الموظفين وال حاجة الحقيقة للادارة وذلك للحد من ظاهرة تقدس الموظفين وتهميشه الأطر وظاهرة الموظفين "الأشباح".

5 عقلنة نظم الترقية الإدارية وسن أنظمة أساسية للأجور والحوافز موحدة وتفادي التباين ووضع معايير موضوعية لإسناد المسؤوليات.

مناخ ملائم للاستثمار

25

- يتسم الاستثمار بالمغرب بضعفه بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمالي بسبب المناخ السلبي وغير الملائم للاستثمار، والذي يتجلّى في تعقيد مساطر الاستثمار وانعدام تخلّق الإدارة والقضاء وتفاقم نزاعات الشغل وأسباب التوتر الاجتماعي، وضفت الوعاء العقاري على حجم الاستثمار وعدم الحسم في مدونة الشغل بالإضافة إلى مشكل التهريب.
- فشل السياسات المتبعة للدفع بالاستثمار نظراً لغياب مقاربة شاملة و لعدم التزامها بالقوانين مما أدى إلى تعدد المتتدخلين و تضارب المقارب المعمدة.
- يجب على أي سياسة اقتصادية إيلاء الاستثمار أهمية قصوى باعتبار دوره المركزي في تحقيق التوازنات الأساسية الاقتصادية، و لتأثيره المباشر في معدل النمو و نسبة التشغيل و معدل الدخل والاستهلاك.

إجراءات وتدابير

- 1** العمل على إصلاح القوانين المغربية ذات العلاقة بمختلف المجالات الاستثمارية، وإلغاء المساطر الإدارية غير الضرورية، وتخليق الإدارة والقضاء، والعمل على حل عوامل وأسباب التوتر الاجتماعي ونزاعات الشغل، وتقليل كل العقبات لإنجاح برنامج الشباك الواحد للاستثمار على صعيد كل جهة.
- 2** العمل من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسن سياسة إعلامية و دبلوماسية استقطابية، ووضع تسهيلات و تحفيزات لجلب الشركات الكبرى العالمية كقاطرة للشركات الصغرى المغربية.
- 3** العمل على إنجاز استثمارات مشتركة مع الدول الإسلامية و المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية.
- 4** تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر بما يضمن التناسق بينه وبين الاستثمارات الوطنية، و بما يمكنه من تحقيق أكبر مساهمة ممكنة في الناتج الحقيقي للاقتصاد الوطني، وتأهيل الخبرات ونقل التقانة.

إصلاح النظام المالي

(26)

يمثل القانون المالي أداة أساسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية، والتي تعتبر في حزبنا أن غايتها هي تحقيق العيش الكريم للمواطن المغربي وقوامها محاربة الفقر والتقلص من الفوارق الاجتماعية، وتكريم الإنسان. ولجعل الميزانية أداة لتحقيق التنمية يجب الارتكاز على توفير شروط أولية أساسية ذات طابع تقني ومؤسساتي والحد من الإزلالات التي يعرفها تدبير المالية العمومية وإصلاح نظام الرقابة.

إجراءات وتدابير

6 توسيع الوعاء الضريبي والعمل على التخفيف من الأعباء الضريبية من أجل الرفع من مستوى الاستهلاك، والعمل على ملائمة النظام الضريبي للمقاولات المتوسطة والصغريرة، وتحديث الإدارة الوضمية والرفع من مستوى اطرها.

7 تقوية الرقابة البرلمانية على المؤسسات العمومية عبر تعليم تشكيل لجان تقصي الحقائق لتشمل كل المؤسسات التي تعموم بشأنها شكوك حول سوء التدبير، والعمل على تفعيل الرقابة القضائية من خلال المجالس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، لتضطلع بمهام التقويم والمحاسبة خاصة بعد إصدار مدونة المحاكم المالية.

8 تقوية المؤسسات التي تقوم بالرقابة الإدارية والرفع من مستوى التنسيق بينها ومتابعة تنفيذ خلاصاتها ونتائجها.

1 افتتاحاص شامل للمالية العمومية للسنوات الخمس الأخيرة لإبراز مكانة القوة و نقاط الضعف.
2 العمل على إنشاء جهاز إحصاء مستقل يتبع الوضع الموسسي - اقتصادي بتجرد ودون وصاية حكومية.

3 تخليص الميزانية من الاعتماد الكلي على موارد غير قارة لتغطية النفقات.

4 ترشيد النفقات العمومية الموجهة للتسيير، باتهاب سياسة التعاقد بين الإدارات المركزية والمصالح الخارجية في إطار أهداف محددة وإصلاح نظام المقاومة، ليكون أقل تكلفة ويسهم في الوفت نفسه في حماية القدرة الشرائية للفئات المعوزة.

5 مواصلة التقليل من حجم المديونية الخارجية والحد من استعمال المديونية الداخلية في ذلك، لتأثيرها السلبي على الإنفاق والاستثمار.

تفعيل دور الزكاة والوقف

27

- باعتبار الزكاة ركنا من أركان الإسلام، وبناء على الأهمية الدينية والاجتماعية للوقف، ونظرا للنص الدستوري على إسلامية الدولة، فإن حزب العدالة والتنمية يرى إعادة الاعتبار لها بما يؤدي إلى تحقيق مقاصدها الشرعية والاجتماعية.
- غير أن تغيب دور الزكاة وعدم تنظيم جمعها وتوزيعها من طرف الدولة يفوت على المجتمع المغربي وعلى النظام الضريبي خاصة، الاستفادة من الدور التنموي والاجتماعي لهذه المؤسسة. ففيما فنات واسعة من المؤمنين بتأدية فريضة الزكاة طوعاً وصرفها على الأقارب، يصبحه انعدام الثقة في أي جهاز حكومي يت肯ف بشؤون الزكاة و بالتالي رفض أي نظام إجباري لجمعها.
- إن الحكومة لم تهتم بتفعيل نظام الوقف حتى أصبحت أهميته ورسالته العظيمة غائبة عن أذهان الناس، وأثرت سلباً على إقبالهم على الانخراط في مشاريع وقفية. كما أن تدبير شأن الوقف ما يزال يعاني من قلة الشفافية وضعف التنظيم الإداري للممتلكات وضعف تسييرها مما ساهم في تقليص الدور الاجتماعي والتنموي لهذه المؤسسة.

إجراءات وتدابير

5 نشر الوعي بأهمية الوقف وذلك عبر حملة منتظمة للتحسيس والتوعية في مجال الوقف، حتى يعود إليه مدهه ويسترجع حيويته. كما يجب إدراج الوقف في المناهج التعليمية والبحوث العلمية والدراسات العملية وتيسير وتقنين الإجراءات الإدارية للتحسيس للأفراد والشركات.

1 نشر الوعي لدى المسلمين المغاربة بأهمية إخراج الزكاة ودورها و إدراج الزكاة في المناهج التعليمية والبحوث العلمية و الدراسات العملية و تسهيل وتقنين كيفية حساب الزكاة للأفراد والشركات. كما ينبغي تحري المرونة عند سن أي نظام إجباري لجمع الزكاة.

6 إنشاء مؤسسة للوقف مستقلة إدارياً ومالياً وذات بعد جهوي، تشرف على تنظيم وتنمية الوقف، مع تمكينها من الموارد البشرية اللازمة، وتدير عملها وفق الأنظمة المعاصرة في التسيير، حتى تقوم بدورها في خدمة الدين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تخضع لنظام المحاسبة العمومية ولرقابة هيئة شرعية.

2 العمل على نشر الالتزام بتطبيق فريضة الزكاة وتشجيع تأسيس الهيئات التطوعية التي تقوم بجمعها وصرفها على برنامج يرتكز على أوجه الصرف الشرعية للزكاة، مع اعتماد أنظمة محاسبية شفافة لتدير عملها، ودعمها بوضع كافة التسهيلات أمامها، وذلك كمرحلة تمهيدية لإحداث مؤسسة الزكاة.

7 العمل على ضبط رصيد الممتلكات والموارد المالية للأوقاف وتوجيه عملية صرفها في المجالات المخصصة لها شرعاً وذلك على أساس برامج محددة، كما يجب اعتماد الشفافية التامة و الصراوة الضرورية في تسيير الأموال و الممتلكات الوقفية.

3 إحداث مؤسسة للزكاة مستقلة إدارياً ومالياً وذات بعد جهوي تحت مسمى بيت الزكاة، تشرف على تنظيم تحصيل الزكاة، مع تمكينها من الموارد البشرية اللازمة، وتدير عملها وفق الأنظمة المعاصرة في التسيير، لتقوم بدورها التنموي و الاجتماعي، وأن تخضع هذه المؤسسة لنظام المحاسبة العمومية ولرقابة هيئة شرعية.

8 إحياء الدور الاجتماعي للأحباس حتى يتمكن هذا الأخير من تحمل أعباء اجتماعية ثقيلة في المجالات التعليمية والصحية والإنسانية والتجهيزية.

4 اعتماد مبدأ خصم الزكاة المدفوعة من مقدار الضرائب المستحقة على المكلف.

لا تخفي أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني فهو المشغل الرئيسي بالوسط القروي ويغطي نسبة معتبرة من الحاجيات الغذائية. وبالرغم من تحقق العديد من المكتسبات من قبيل حصول تقدم في الفلاحة المسقية، وتحسين طفيف في الطاقات الإنتاجية، وتطوير سلسلة الإنتاج، يظل القطاع الفلاحي يعاني من عدة إشكالات تحد من قوته التنافسية، ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- عدم إقرار سياسة فلاحية واضحة ومندمجة وغياب تصور متكامل وعقلاني لتدبير استغلال الموارد المائية والمخاطر المرتبطة بالجفاف.
- إشكالية الأنظمة العقارية بالعالم القروي وهشاشة البنية التحتية وانعكاساتها السلبية على مختلف الأنشطة الفلاحية، وعلى تفاقم ظاهرة الهجرة القروية بسبب انعدام فرص الشغل وتزايد مشكل الفقر.
- ضعف مكانة وعصرنة القطاع الفلاحي خادمة التقليدي وضعف اندماج الصناعة الفلاحية وتثمين بعض المنتوجات الزراعية وكذا النباتات العطرية والطبية.
- خضوع القطاعات الفلاحية الأكثر أداءً للتربية الخارجية واحتلالات الأسواق الوطنية على مستوى الائمة والتوزيع.

إجراءات وتحايل

1 إنشاء الاستثمار الفلاحي وذلك بتطوير سياق الاستثمارات الفلاحية، وتعزيز سياسة التحفيز على المحاور ذات التأثير المباشر على التنمية الفلاحية والقروية وتأهيل الصناعات الفلاحية من أجل كسب قوة تنافسية.

2 تطوير وإصلاح القطاع الفلاحي التقليدي خاصة عبر تأطير الفلاحين لاستيعاب المستجدات، واعتماد نظام تعافي مستمر بين الفلاحين ومعاهد البحث في المجال الفلاحي.

3 العمل على الحد من الهجرة القروية عبر تقوية دور الجماعات القروية في التنمية القروية، وتوفير المرافق العامة الضرورية لساكنة العالم القروي، وإيجاد فرص شغل ملائمة مع التنمية المحلية، ودعم البحث الزراعي.

تبرز المؤشرات الاتجاهية لقطاع الصيد البحري الأهمية المتزايدة له في مشروع التنمية الاقتصادية الوطنية، خاصة بعد انسحاب أسطول الصيد الأوروبي، مما أدى لتحسين إنتاجية ومردودية القطاع داخل البحر. إلا أن انتشار المغرب إلى رؤية شمولية ومستقبلية لقطاع الصيد البحري أدى لضعف الاستفادة الكافية من بسط السيادة الاقتصادية على الثروات السمكية الوطنية بالرغم من التضحيات الجسمانية التي قدمها بتخليه عن تجديد التفاقيات الصيد مع الخارج.

إجراءات وتدابير

6 العمل على تدعيم تجربة التسيير بواسطة نظام الحصص، والعمل على تطوير هذا النظام في أفق تحقيق "نظام الحصص الفردية" كبديل لنظام الراحة البيولوجية مع مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات المهنية أثناء توزيع الحصة الإجمالية على الأفراد.

7 اعتماد سياسة توجيه الاستثمار نحو تطوير البنية التحتية الأساسية ولصرنمة أسطول الصيد الساحلي، وتطوير الأنشطة المرافقة لقطاع الصيد، وتحديث الوحدات الصناعية الأرضية.

8 السعي لتشجيع الاستهلاك المحلي، وصياغة وتنفيذ برنامج وطني لإلعاش استهلاك السمك في السوق المحلي بجودة وثمن مناسبين.

9 وضع ركائز تنمية اجتماعية متوازنة لتقليص الفوارق بين مختلف طبقات الصيادين وتوفير تغطية اجتماعية وطبية مناسبة لمهنة الصيادين الحرفيين، والذين يمثلون الفئة الأكثر فقرًا وعرضة لأنخطر المهن في البحر.

1 تدشين حوار وطني مسؤول من أجل صياغة استراتيجية واضحة لتدبير القطاع بعد انسحاب الأسطول الأوروبي. وتنسق هذه الاستراتيجية إلى مبدأ عدالة توزيع الثروة السمكية.

2 التعجيل بخارج مدونة الصيد البحري باعتبارها إداة أساسية في إدارة القطاع واستغلال وحماية الثروة السمكية وتنظيم العلاقات المهنية.

3 محاربة تبذير الثروة السمكية قصد استغلالها بشكل مستدام، وتحسين المزايا الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك كإيجاد مناصب الشغل والمساهمة في الأمن الغذائي وجلب العملات الصعبة.

4 مراجعة الامتيازات المنوحة، والتي تستفيد منها بعض الفئات المستفيدة في القطاع.

5 اخضاع منح رخص الصيد لسيطرة واضحة وشفافية وعادلة ولدقتر تحملات محدد، وأن يظل منح رخص الصيد في جميع الأحوال قابلًا للمراجعة بما يحفظ ثروتنا السمكية ويضمن استمراريتها.

من أجل صناعة وطنية قوية

(30)

تتسم الوضعية الراهنة للقطاع بسيطرة الصناعات الفلاحية والغذائية وكذا الصناعات الكيماوية، بحيث تتركز الاستثمارات فيها بالإضافة إلى النسيج، كما أن أغلب المؤسسات الصناعية هي من الحجم المتوسط والصغير ويتمركز قرابة نصفها بالدار البيضاء الكبرى. وتمثل أهم مشاكل القطاع في:

- ضعف البنية التحتية القائمة لاستقطاب الاستثمار الصناعي، وارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تعقد المساطر الاستثمارية وضعف القدرة التسويقية مع ضعف الاستثمار البنكي في القطاع الصناعي.
- ضعف جودة وتنافسية المنتوجات الصناعية المغربية، بل وانعدام الجودة في بعضها، مما يخدم تنافسية المواد المهرولة ويدفع المواطن إلى تفضيل المنتوج الأجنبي على المغربي.

إجراءات وتحايل

1 سن قوانين واضحة وآليات دقيقة لمراقبة جودة المنتوجات الوطنية في القطاع الصناعي.

5 الإسراع بتطبيق سياسة الشباك الواحد للاستثمار وإدخال انماط جديدة لتمويل المشاريع الصناعية كالرأس المال المخاطر.

2 تقوية روح المواطن لدى المستهلك المغربي لافتتاح وتفضيل المنتوج الوطني، وذلك بمساهمة القطاعات التربوية والثقافية والإعلامية وكذا عن طريق حملات إعلامية منظمة.

3 محاربة ظاهرة التهريب عبر الحدود وحماية المنتوجات الوطنية الصناعية مع مراعاة التزامات المغرب الدوليّة.

7 تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لقصد جلب الاستثمار خصوصاً من الدول الصديقة والشقيقة بالإضافة إلى توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية معها والاستفادة من تجارب دول مماثلة.

4 تخفيض نسبة الضريبة على الشركات بالنسبة للقطاعات الصناعية وتشجيع التجارة الداخلية بإقامة معارض تسويقية جهوية ومحلية ووطنية للتعريف بالمنتوج الوطني.

سياسة ثقافية ونظيفة

(31)

لقد أولت الحكومات المتلاحقة لقطاع السياحة ببلادنا اهتماماً كبيراً كان من تجلياته الإنفاق المالي الضخم وعدم مراعاة الهوية الحضارية للمغرب في السياسة السياحية، دون أن تكون لذلك مقابل نتائج حقيقية، حيث لا زال هذا القطاع ضعيفاً بالمقارنة مع الدول التي تمثلنا في الإمكانيات وحجم الاستثمارات. ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف البنية التحتية وتدني مستوى الخدمات وعدم قدرة مؤسسة القرض السياحي والعقاري على تسيير عدد لا يستهان به من الفنادق والتي تعاني من مشاكل مالية صعبة. كما تهدد السياحة الوطنية مجموعة من المخاطر الأخلاقية والصحية والأمنية الناجمة عن هيمنة رؤية ربحية ضيقة لا تعطي اعتباراً لكرامة المواطنين وآمنهم ودينهم.

إجراءات وتدابير

5 اعتماد خطة وطنية لجذب أنواع راقية من السياح الشغوفين بالجوانب الحضارية والأركيولوجية والطبيعية ولثقافية التي تزخر بها بلادنا، وخاصة سياح العالمين العربي والإسلامي في أفق دعم التعارف وال التواصل.

6 إعادة النظر في دور المكتب الوطني للسياحة والإسراع بإعادة هيكلته.

1 تنظيم القطاع وتنويع المنتوج السياحي بتشجيع السياحة الداخلية، بما فيها السياحة الطبيعية من جبلية وصحراوية. واستثمار التراث المغربي وتشجيع السياحة العلمية والثقافية والترفيهية.

2 تطوير البنية التحتية الازمة للرفع من مستوى خدمات المؤسسات السياحية، مع مراعاة البعد الجهوي في إنجاز المشاريع السياحية وتنظيم استغلال الخواص للشواطئ المغربية بمعايير موضوعية.

3 العمل على الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها شركات النقل والفنادق والمطاعم وجميع المؤسسات السياحية والتنظيم الصارم للإرشاد السياحي.

4 تخليق المناخ العام للسياحة عبر الرفع من المستوى التكويني والأخلاقي للعاملين بالقطاع، وتطهير المجال السياحي على مستوى المؤسسات الفندقية والمهن السياحية ومحاربة سياحة الفجور والاحتلال والجنس.

تكنولوجيا المعلومات

(32)

يشهد العالم اليوم تحولات جذرية في نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتسابق الدول النامية لإيجاد مكان لها في أسواق أصبحت فيها المنافسة قوية وعوامل النجاح مفرونة بالجودة العالية، والدقة والسرعة في تلبية الطلبات. ولتكنولوجيا المعلومات دور هام في هذه التحولات، لذلك يركز حزبنا على أولوية تطوير البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات وإعداد أجيال قادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا وتطبيقيها لخدمة التنمية

إجراءات وتحاير

1 الاستمرار في تطوير البنية التحتية للاتصالات من حيث إقامة شبكة حديثة للاتصالات وربطها ببقية العالم.

2 تنمية الطلب الوطني الداخلي بطرح عدة مشاريع لبناء نظم المعلومات (من تجهيزات وقواعد المعلومات وبرامج وتدريب ودعم فني) بالوزارات والهيئات والجماعات، وهذه المشاريع من شأنها أن تدعم القطاع الخاص وتتمي الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

3 إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تعتبر من بين أnewest الوسائل الحديثة التي تشجع الشباب على تكوين شركات في ميدان تكنولوجيا المعلومات.

4 دعم التنمية البشرية بالرفع من عدد الأطر والكفاءات العاملة في المجال، والاهتمام بالشباب والأطفال وكافة قطاعات المجتمع، وتوفير الإمكانيات التكنولوجية لهم من خلال إنشاء مراكز ونوادي للتدريب، وتزويدها بالموارد المطلوبة.

اعتبارا لأهمية الإعلام في تأهيل البلاد وخدمة مشروع النهضة الشاملة، ونظرا لواقع وسائل الإعلام العمومية وغيرها في بث وترويج مواد تدعو لقيم هابطة ومنحلة وعلى إفشاء المبوعة والإباحية في أوساط المجتمع، إلى جانب تهميشها لكل ما يمت إلى حضارتنا الإسلامية والعربية على حساب دعم الثقافة الفرنكوفونية، واتسام تعاملها مع عدد من الهيئات والقضايا الحيوية للمغاربة بالانحياز والإقصاء، فضلا عن التغطيات الفاقدة لقضايا الأمة الإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية، وبناء على تراجع الحرية الإعلامية والصحفية، يرى حزبنا ضرورة الاتخاذ في ورش الإصلاح الشامل للقضاء الإعلامي لدمجه في مشروع التنمية.

إجراءات وتدابير

- 1** اشراك كافة الهيئات والحساسيات الوطنية في بلورة استراتيجية وطنية للمجلس الأعلى للإعلام وإحداث قنوات إذاعية متخصصة (إذاعة القرآن الكريم، إذاعة تربوية وثقافية ، الأخبار ...) وقنوات تلفزيونية جهوية.
- 2** إعادة الاعتبار للغة العربية كلغة رسمية لوسائل الإعلام العمومية، والاهتمام باللغة الأمازيغية.
- 3** بلورة سياسة إعلامية تواصلية لتنمية ركيائز هويتنا الحضارية الإسلامية وتحصين أجيالنا تجاه التدفقات الإباحية والفوضوية من خلال مختلف الوسائل الإعلامية المستجدة.
- 4** اقرار مبدأ التعديل السياسي والاجتماعية في استعمال مختلف وسائل الإعلام العمومية بمختلف وسائطها.
- 5** تعليم البث الإذاعي والتلفزي على جميع المناطق وإحداث قنوات إذاعية متخصصة (إذاعة القرآن الكريم، إذاعة تربوية وثقافية ، الأخبار ...) وقنوات تلفزيونية جهوية.
- 6** دعم بنيات الإعلام الوطني والجهوي بتشجيع إحداث المطبع التعاونية الجهوية.
- 7** مراجعة دفتر تحملات القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، في غياب أي قانون مؤطر، لدعم أجواء الشفافية والحوار الاجتماعي والسياسي واحترام هويتنا الحضارية.
- 8** تأسيس قناة تلفزيونية دولية لتحقيق إشعاع وطني وإحياء الدور الريادي الحضاري في أوربا وجنوب الصحراء.

شعاره: "نحو مغرب أفضل"

تحميم

مقدمة

منطلقاته وأولوياته

عدالة

إقرار سياسة عادلة في التشغيل
العمل على ضمان الصحة للجميع
ارسال أنس مجتمع متكامل لمحاربة الفقر
قضاء قوي ومستقل
النهوض بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة
تأهيل الشباب
سكن لائق للجميع

أصالة

تعزيز المرجعية الإسلامية
تقوية الدين والأخلاق في المجتمع
العناية بالمساجد وبالقيم التي عليها
تركيز الهوية الإسلامية لنظام التعليم
تخليق الحياة العامة
تنمية ثقافة وطنية أصيلة

تنمية

تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة
تعليم في خدمة التنمية البشرية
اصلاح الادارة وتأهيل الموارد البشرية
مناخ ملائم للاستثمار
اصلاح النظام المالي
تفعيل دور الزكاة والوقف
تطوير وتأهيل القطاع الفلاحي
من أجل صناعة وطنية قوية
تأهيل وتحديث قطاع الصيد البحري
سياحة ثقافية ونظيفة
تكنولوجي المعلومات
الإعلام والاتصال

سياحة

صيانة واستكمال الوحدة الترابية
سياسة خارجية فعالة

ديمقراطية

الإصلاح الدستوري
التأهيل السياسي والحزبي
توطيد الحريات العامة
خلق تدبير الشأن العام
تنمية ودعم المجتمع المدني